مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ. د / سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير : أ. د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

نائب رئيس التحرير : أ.م. د / سامح عبدالغني - وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ. د / محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ. د / فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ. د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ. د / جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ. د / عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د / إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د / محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- العدد التاسع والستون- الجزء الثاني - جمادى الآخر ١٤٤٥هـ - يناير ٢٠٢٤م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

كثافة تعرض طلبة الجامعة لأخبار العنف والجريمة في صحافة الهاتف الذكي وعلاقتها بالتشوهات المعرفية ٥٩١
أ.م.د/ أحمد عبد الكافي عبد الفتاح

منهجية ممارسة الإثنوغرافيا الافتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي - في ضوء النظرية المُجَذرة المُرتكزة (Grounded Theory) ٦٥٥
أ.م.د/ انتصار محمد السيد سالم

خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة حول كفاءة الأداء الحكومي في تحسين جودة حياة المواطنين ٧٣١
أ.م.د. فوزي عبد الرحمن الزعبلاوي

سيميائية صورة العدوان على غزة على صفحات المؤسسات الدينية وتفاعلية المستخدمين: الصفحة الرسمية للأزهر الشريف أنموذجًا ٨٠٥
د/ رحاب محمد محروس حسين

التأثيرات السلوكية لمشاهدة الدراما عبر المنصات الرقمية على الشباب ٨٥٥
د/ منة الله حسين مأمون

مصداقية برامج البودكاست كمصدر للمعلومات والأخبار لدى الجمهور المصري - دراسة تحليلية وميدانية ٩٠٣
د/ هبة محمد شفيق عبد الرازق

دور الصفحات الرسمية للوزارات المصرية في تقديم أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بتعزيز الانتماء لدى الشباب المصري ١٠٣١
د/ مها مصطفى بخيت

- توظيف الخدمات الرقمية في الوزارات المصرية وتأثيرها في رضا الجمهور: (في ضوء نموذج UTAUT ونموذج E-service Quality Modell) ١١٤١
  د/ حازم ناصر حسين

- الإعلام الرقمي وتأثيره على القيم الاجتماعية بين الأجيال- دراسة ميدانية مقارنة بين الكبار والصغار ١٢١٣
  د/ شيرين جمال حسن

- واقع الصحافة العربية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي «دراسة تحليلية ميدانية» ١٢٨٩
  راشد صلاح الدين راشد عبد الحليم

م	القطاع	اسم المجلة	اسم الجهه / الجامعة	ISSN-P	ISSN-O	السنه	نقاط المجله
1	الدراسات الإعلامية	المجلة العربية لبحوث الإعلام و الإتصال	جامعة الأهرام الكندية، كلية الاعلام	2536-9393	2735-4008	2023	7
2	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-914X	2682-4663	2023	7
3	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة جنوب الوادي، كلية الإعلام	2536-9237	2735-4326	2023	7
4	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث الصحافة	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9158	2682-4620	2023	7
5	الدراسات الإعلامية	المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	2356-9131	2682-4671	2023	7
6	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الإعلام	جامعة القاهرة، كلية الإعلام	1110-5836	2682-4647	2023	7
7	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الرأي العام	جامعة القاهرة،كلية الإعلام، مركز بحوث الراى العام	1110-5844	2682-4655	2023	7
8	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث الإعلامية	جامعة الأزهر	1110-9297	2682-292X	2023	7
9	الدراسات الإعلامية	مجلة البحوث و الدراسات الإعلامية	المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق	2357-0407	2735-4016	2023	7
10	الدراسات الإعلامية	مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال	جامعة القاهرة، جمعية كليات الاعلام العربية	2356-9891	2682-4639	2023	7
11	الدراسات الإعلامية	مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط	Egyptian Public Relations Association	2314-8721	2314-873X	2023	7
12	الدراسات الإعلامية	المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري	جامعة بني سويف، كلية الإعلام	2735-3796	2735-377X	2023	7
13	الدراسات الإعلامية	المجلة الدولية لبحوث الإعلام والاتصالات	جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون	2812-4812	2812-4820	2023	7

خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة حول كفاءة الأداء الحكومي في تحسين جودة حياة المواطنين

Discourse Analysis of the Egyptian Private Press Sites on the Government's Performance For Improving the Citizens' Quality of Life

أ.م.د. فوزي عبد الرحمن الزعبلاوي

أستاذ مساعد الصحافة والنشر الرقمي بمعهد البحوث والدراسات العربية

جامعة الدول العربية

Email: Fawzy.media4@gmail.com

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى تأكيد الدور الرقابي للصحافة، من خلال دراسة وتحليل مرتكزات الخطاب الصحفي والأُطر المرجعية التي استندت إليها مواقع الصحف المصرية الخاصة، ومسارات البرهنة التي اعتمدت عليها في تقييمها لأداء الحكومة وسياساتها الإصلاحية من أجل النهوض بالمجتمع وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وتُعدُّ الدراسة من الدراسات المسحية، واعتمدت على أداة تحليل الخطاب، بالتطبيق على 190 مقالًا صحفيًا، منشورة في أربعة مواقع صحفية مصرية خاصة، هي: (المصري اليوم، واليوم السابع، والشروق، والوطن)، خلال العام المالي 2022/ 2023.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن خطاب التنمية الاقتصادية جاء في مقدمة الأُطروحات الرئيسية والأُطر المرجعية التي اعتمدت عليها المواقع الصحفية الخاصة عند تناولها أداء الحكومة، بينما لم تهتم مواقع الصحف المصرية الخاصة بدرجة كافية برصد معاناة المواطنين بسبب تدني مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، مع انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع نسبة البطالة لعدة أسباب، منها توقف البناء والعُمران لفترة طويلة، وتوقف عدد من المنشآت الصناعية، ورغم ذلك اهتمت المواقع الصحفية بتقديم حلول مقترحة لكثير من القضايا التي تناولتها، وأخيرًا كان للحكومة ورئيس الجمهورية دور فاعل في تحسين جودة حياة المواطنين، مقارنةً بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي لم يكن لها دور قوي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الصحفي – المواقع الصحفية – الأداء الحكومي – جودة الحياة – التنمية المستدامة.

Abstract

The study aims to emphasize the supervisory role of the press through investigating and analyzing the elements of the press discourse and the reference frameworks on which private press sites are based. The study explores the evidentiary pathways on which the private press sites have relied in evaluating the Government's performance and reform policies for the society advancement and providing a decent life for citizens. This study is a survey based on a discourse analysis approach applied to 190 newspaper articles published in four private Egyptian press sites: Al-Masry Al-Youm, Youm7, Al-Shorouk and the Al-Watan, during the 2022/2023 financial year.

The study concluded with a series of findings, the most important of which was that the economic development discourse was the first domain in the basic research and reference frameworks on which private press sites relied when assessing the Government's performance. Yet, those sites were not interested enough in monitoring citizens' suffering due to a low standard of living and high prices, together with the low value of the Egyptian currency and high unemployment. Unemployment increased because of the prolonged cease of construction and urbanization and the closure of a number of industrial facilities. Nevertheless, press sites were interested in suggesting solutions to many of the issues they addressed. Finally, the Government and the President of the Republic played an active role in improving the citizens' life quality, unlike the other political parties and civil society organizations that did not have a strong role in this area.

Keywords: Press Discourse; Press Sites; Government Performance; Life Quality; sustainable development.

مقدمة:

يعود مفهوم جودة الحياة إلى مئات السنوات قبل الميلاد، عندما كتب أرسطو (384 – 322 ق. م) عن حياة الرفاهية، ثم دخل هذا المفهوم إلى العلوم النفسية والاجتماعية في بداية القرن العشرين على يد عالم النفس الأمريكي "مارتن سليجمان"، الذي أسَّس علم النفس الإيجابي عام 1998.

وتتمثل الغاية الرئيسية من دراسة جودة الحياة في دراسة وتحليل العوامل المادية والاجتماعية والنفسية التي تحقق رفاهية الفرد والمجتمع، وهي العوامل التي يمكن من خلالها تقييم دور الحكومات والمجتمعات في تحقيق مستوى عالٍ من جودة الحياة لمواطنيها.

كما أن الاهتمام بجودة الحياة يشمل الإقرار بأن التنمية ليست فقط تنمية اقتصادية، وإنما هي تنمية اجتماعية، وتنمية ذاتية للأفراد، وتنمية للبيئة التي تحيط بهم، ومن ثمَّ توجد مجموعة من المؤشرات يُمكن من خلالها قياس جودة الحياة، مثل: مؤشرات الحياة اليومية، والتحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها الفرد، ومؤشر الإمكانات المتاحة للأفراد في المجتمع، من توافر فرص العمل، ومستويات الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، ومؤشرات بيئية تتصل بالبيئة المحيطة بالفرد، ومصادر الطاقة التي يستخدمها، ومؤشرات اجتماعية تشمل أنماط التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، في بيئة آمنة اجتماعيًا، تحافظ على حريات المواطنين وحقوقهم بما يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وعلى جانب آخر، تُعدَّ مهمة تقييم الأداء المؤسسي الحكومي من المهام الرقابية الصعبة أثناء ممارسة المهام الرقابية وتنفيذها من جانب الأجهزة الرقابية العُليا، وذلك لصعوبة وضع معايير مُحدَّدة لقياس الأداء الحكومي، فهذه المعايير تتعدد ما بين القوانين واللوائح

والأنظمة الأساسية المُنظِّمة لعمل تلك الجهات الحكومية، أو قد تكون من التوجيهات والإرشادات والمقاييس التي تصدرها منظمات دولية متخصصة لتلك الأغراض، كما تتنوع معايير التقييم بحسب الأساس المُتبع في تقسيمها؛ فهناك معايير اقتصادية، ومعايير اجتماعية، ومعايير سياسية، أو أي معايير أخرى تدعم في مجموعها الممارسات الرقابية التي تضمن التحقق من تحسين جودة حياة المواطن.

وتُعدَّ الرقابة والمحاسبة ضمنيًا إحدى وظائف وسائل الإعلام بصفة عامة، والصحافة بصفة خاصة، النابعة من مسؤوليتها الاجتماعية نحو المجتمع، في تسليط الضوء على قضايا المجتمع ومشكلاته، وكشف أوجه القصور في أداء المسؤولين، بما يؤثر في نوعية وكفاءة الخدمات التي تُقدَّم للمواطنين، بالتوازي مع توعية المواطنين بجهود الحكومة والمشروعات التي تنفذها من أجل ضمان حياة كريمة لهم.

- الدراسات السابقة:

أجرى الباحث مسحًا للأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، في حدود مصادر وقواعد البيانات المُتاحة، ودار معظمها حول محورين رئيسيين: المحور الأول: دراسات تناولت تقييم أداء الحكومات والمؤسسات الحكومية، والمحور الثاني: دراسات تناولت آليات تحسين جودة حياة المواطنين، ويمكن استعراض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

المحور الأول: دراسات تناولت تقييم أداء الحكومات والمؤسسات الحكومية:

- رصدت دراسة Christina Behrendt, et.al, (2022) دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول النامية لتحقيق الحماية الاجتماعية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي من الدراسات المسحية التي اعتمدت على المناقشات المُركَّزة في جمع بيانات الدراسة عبر الإنترنت، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن خطط الحماية الاجتماعية أدَّت دورًا رئيسيًا في تحقيق مستوى معيشي مناسب وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأوْلى للرعاية، وأسهمت في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والتدابير المادية المطلوبة من أجل تغطية جميع الفئات المستحقة للدعم[1].

- أكد الباحثان Obisanya & Hassan (2022) في دراستهما عن أداء الحكومة المحلية في نيجيريا، حاجة الحكومات المحلية إلى شفافية القيادات السياسية ونزاهتهم في

إدارة الموارد المالية والبشرية، للإسهام في توفير الخدمات الاجتماعية، والسيطرة على الفساد، وتعزيز الاستقلالية المالية والسياسية للحكومة المحلية[2].

- سعت دراسة إبراهيم محمد أبو المجد (2022) للتعرف على علاقة تعرض الشباب لإنفوجرافيك المواقع الإخبارية التي تناولت المبادرات الرئاسية باتجاهاتهم نحو الأداء الحكومي، واعتمدت على نظرية ثراء وسائل الإعلام، وبعد تطبيق الدراسة الميدانية على عينة قوامها 400 مبحوث، ومجموعات نقاش مُركَّزة مع 24 مبحوثًا من الشباب المصري، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين اتجاهات الشباب المصري نحو الأداء الحكومي والمتغيرات التالية: معدل التعرض، ومعدل الاعتماد، وإدراك مستوى ثراء المواقع الإخبارية باستخدام الإنفوجرافيك، ومستوى التفاعلية، وكشفت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين دوافع تعرض الشباب للإنفوجرافيك في المواقع الإخبارية التي تناولت المبادرات الرئاسية ومعدل اعتمادهم على استخدام المواقع الإخبارية، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين إدراك الشباب لمستوى ثراء المواقع الإخبارية باستخدام الإنفوجرافيك في تناولها للمبادرات الرئاسية وتفاعلهم[3].

- تناولت دراسة منة الله مأمون (2022) تأثير التغطية الإعلامية لإجراءات ومشروعات المياه، المتضمنة في الخطة القومية لإدارة الموارد المائية 2037 في الصفحات الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في تقييم الجمهور لأداء الحكومة بصفة عامة، وتجاه قضية المياه بصفة خاصة، وذلك في إطار نظرية التهيئة المعرفية، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح، من خلال إجراء دراسة ميدانية وتطبيق استبانة على عينة عمدية قوامها 233 مفردة من الجمهور المصري في محافظة القاهرة من مستخدمي الصفحات الرسمية محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى تصدّر الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء الصفحات الرسمية التي يفضل الجمهور متابعتها، كما تفاوتت درجة اهتمام الجمهور بمتابعة الموضوعات التي تتناول قضية المياه في الصفحات الرسمية، وأخيرًا وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين حجم التعرض للصفحات الرسمية عينة الدراسة وتقييم أداء الحكومة تجاه قضية المياه[4].

- سعت دراسة سماح محمد محمدي (2021) لرصد دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل ثقة الشباب المصري في الحكومة، وتحليل أثر الاعتماد عليها مصدراً للمعلومات في تشكيل اتجاهاتهم نحو أداء الحكومة، وبعد تطبيق استبانة على عينة قوامها 400 مفردة من الشباب المصري، توصلت الدراسة إلى ارتفاع ثقة الشباب في أداء الحكومة المصرية، وارتفاع تأييدهم ورضاهم عن قرارات الحكومة المصرية للحد من جائحة كورونا، وكشفت النتائج كذلك عن تزايد استخدام الشباب للصفحات الحكومية والرسمية، الأمر الذي ارتبط بزيادة الثقة في أداء الحكومة بشكل عام خلال تلك الفترة[5].

- استهدفت دراسة آمال إسماعيل محمد (2020) قياس فاعلية الاستراتيجيات الاتصالية والإدارية التي استخدمتها الحكومة في المراحل الثلاث الأولى لإدارة الأزمة، إضافة إلى التعرف على استراتيجيات الإعلام الرسمي في مواجهة الشائعات، ودرجة التزامه في تناوله للأزمة بالمعايير المهنية من وجهة نظر النخبة المصرية، وبعد إجراء دراسة ميدانية على عينة عمدية قوامها 120 مفردة موزعة بالتساوي بين النخبة الإعلامية والأكاديمية والطبية، كشفت نتائج الدراسة عن وجود تراخٍ من جهة الحكومة في اتخاذ بعض القرارات التي كان من المفترض اتخاذها في مرحلة ميلاد الأزمة، وتصدرت استراتيجية تقديم المعلومات، المتمثلة في الإفصاح عن الوباء وخطورته وكيفية التعامل معه، الاستراتيجيات الاتصالية التي استخدمتها الحكومة في إدارة أزمة كورونا، وأخيرا ركَّز الإعلام الرسمي على استخدام الاستراتيجيات الدفاعية في محاربة الشائعات[6].

- سعت دراسة إيمان سيد علي (2019) للتعرف على طبيعة الدور الذي تسهم به البرامج الحوارية التي تتناول المشروعات القومية في تشكيل الصورة الذهنية للأداء الحكومي لدى الجمهور المصري، وبعد تطبيق استبانة على عينة عشوائية قوامها 300 مفردة من الجمهور المصري، توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة المشاهدة الدائمة للبرامج الحوارية لدى عينة الدراسة يرجع إلى أن القضايا السياسية كانت محور الاهتمام الرئيسي بالنسبة لهم، كما ركَّزت البرامج الحوارية على شخصيات المسؤولين

الحكوميين وتحليل صفاتهم وسماتهم التي تؤهلهم لأن يكونوا مسؤولين في الدولة، وتقرير سماتهم الشخصية بأدائهم في الحكومة[7].

- استهدفت دراسة ميرال مصطفى عبد الفتاح (2019) تحليل كيفية معالجة برامج الرأي التليفزيونية للقضايا الاقتصادية المصرية، ودور تلك المعالجة في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو الأداء الاقتصادي للحكومة، والأداء الحكومي بشكل عام، واعتمدت الدراسة على نظرية التهيئة المعرفية، وأجرت الباحثة دراسة تحليلية على عينة من الموضوعات الاقتصادية الواردة في برنامج "مصر النهاردة"، المُقدّم في القناة الأولى المصرية، وبرنامج "هنا العاصمة" المُقدَّم في قناة CBC Extra، وإجراء دراسة ميدانية على عينة عمدية قوامها 400 مبحوث من الجمهور المصري، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم القضايا الاقتصادية التي تناولتها تلك البرامج كانت برامج الحماية الاجتماعية، وما تضمنته من إطلاق "شهادات أمان" لتأمين العمالة الموسمية وغير المنتظمة، وآليات وصول الدعم لمستحقيه، والإجراءات التي اتخذت لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن المواطنين الأكثر احتياجاً[8].

- أجرى أبوبكر حبيب الصالحي (2018) دراسة للتعرف على العلاقة بين تغطية مواقع الصحف الإلكترونية المصرية لأداء مؤسسات الدولة ومستوى رضا الجمهور المصري عن أداء الرئيس والحكومة، واعتمدت الدراسة على نظرية إدارة المزاج العام، وبعد استقصاء آراء عينة عشوائية من الجمهور المصري العام قوامها 600 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى زيادة درجة رضا الجمهور عن أداء الرئيس والحكومة بزيادة تعرضه للمضامين التي تدور حول مؤسسات الدولة المنشورة في الصحف الإلكترونية، إضافة إلى عدم وجود فروق بين المبحوثين على مقياس الحالة المزاجية ومستوى الرضا العام عن أداء الرئيس والحكومة تبعًا لاختلاف كل من: النوع، والإقامة، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي[9].

- وللكشف عن ملامح الصورة الإعلامية للحكومة المصرية التي تقدمها الصحف، أجرى عبد الخالق إبراهيم عبد الخالق (2016)دراسة ميدانية بالتطبيق على 400 مفردة من طلاب الجامعات الحكومية والخاصة، وأظهرت نتائج الدراسة اعتماد الشباب على

المواقع الإلكترونية في متابعة الأحداث الجارية والقرارات السياسية؛ إلا أن الشباب وصف الحكومة بسوء التخطيط والروتين أثناء فترة الدراسة (مارس 2015)، وعدم قدرتها على حلِّ المشكلات الخاصة بالشباب، وخاصة مشكلة البطالة وعدم توفير فرص عمل لهم[10].

- هدفت دراسة أبوبكر حبيب الصالحي (2015) إلى التعرف على دور المادة الخبرية بالصحف الإلكترونية في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو أداء الحكومة، وبعد استقصاء آراء 430 طالبًا جامعيًا، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق بين اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة تبعًا لاختلاف مستويات التعرض المختلفة للمواد الخبرية بالصحف الإلكترونية وتبعًا لاختلاف مستويات مصداقية المضمون لدى المبحوثين، كما توجد فروق بين اتجاهات المبحوثين نحو أداء الحكومة تبعًا لاختلاف مستويات اهتمامهم بمتابعة المواد الخبرية المتعلقة بأداء الحكومة[11].

المحور الثانى: دراسات تناولت آليات تحسين جودة حياة المواطنين:

- سعت دراسة Evelyn Agba Tackie, et.al, (2022) لدراسة العلاقة بين سياسة التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين في شمال غانا، وتعد هذه الدراسة من الدراسات المسحية، وطبَّق الباحثون استبانة إلكترونية على 357 مشاركًا من مسؤولي الحكومة المحلية في شمال غانا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين استراتيجيات سياسات التنمية الاقتصادية المعتدلة التي اتبعتها الحكومة المحلية بشأن إنشاء الأعمال التجارية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والحد من الفقر، إضافة إلى أهمية أن تبذل الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويين المحلي والدولي جهدًا جماعيًا متواصلًا لدفع أجندة سياسات التنمية الاقتصادية المحلية[12].

- تحددت مشكلة دراسة أحمد محمد عبد الله (2022) في التعرف على اتجاهات الجمهور المصري نحو الفيديوهات الخاصة بالفئات محدودة الدخل عبر الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية القائمة على تنفيذ مبادرة القضاء على العشوائيات ودورها في توعية الجمهور بتلك المبادرة الوطنية، وبعد إجراء دراسة ميدانية بتطبيق أداة الاستبانة على عينة قوامها 400 مفردة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي

ومتـابعي المبـادرات الوطنيـة، أظهـرت نتـائج الدراسـة اهتمـام عينـة الدراسـة بمتابعـة فيديوهات مبادرة القضاء على العشوائيات على مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة، وجاءت المبادرات الصحية في المرتبة الأولى من حيث أهميتها، وحرص غالبية المبحوثين على متابعة مبادرة القضاء على العشوائيات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[13].

- بحثت دراسة ماهيتاب جمال (2022) في دور كل من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في تقديم محتوى قضايا رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة وما يرتبط بها من مبادرات، مع رصد تأثير ذلك في الصورة التي يدركها الجمهور المصري حول تلك الرؤية، والوقوف على انعكاس ذلك على تقييمهم للأداء الحالي والمستقبلي للدولة المصرية في ضوء نظرية التهيئة المعرفية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الكيفية التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي الميداني، وذلك بالتطبيق على عينة مُتاحة من الجمهور المصري العام قوامها 30 مفردة، مُقسَّمة بالتساوي إلى ثلاث مجموعات نقاش مُركَّزة وفقًا للوسيلة التي يستخدمونها، وتوصلت الدراسة إلى أن الصورة المُدرَكَة لدى الجمهور حول قضايا التنمية لا تتكون فقط من وسائل الإعلام، واتصفت التغطية الإعلامية بكونها معلوماتية بالأساس، كما اختلفت الصورة المُدرَكَة بين المبحوثين وفقًا للوسائل التي يستخدمونها في الحصول على المعلومات، وتفاوتت تقييمات الأداء الحالي والمستقبلي للدولة؛ إلا أن النسبة الكبرى منها كانت إيجابية[14].

- استهدفت دراسة نسمة عبد الله مطاوع (2021) التعرف على كيفية معالجة الصفحة الرسمية لوزارة الصحة والسكان المصرية لجائحة كورونا، وعلاقتها بوعي وإدراك الجمهور لها، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية للمضمون المنشور على الصفحة الرسمية للوزارة في فيس بوك، وأخرى ميدانية على عينة من الجمهور المصري قوامها 400 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى اهتمام الصفحة بنشر طرق العلاج والوقاية من الفيروس، واستهدفت التوعية وإرشاد الجمهور عبر المضمون المنشور، إلى جانب استخدام الإنفوجرافيك أداة لنشر البيانات والمعلومات، بينما توصلت الدراسة الميدانية إلى اعتماد المبحوثين بدرجة كبيرة على الصفحة الرسمية لوزارة الصحة، وكونها المصدر الأول للحصول على المعلومات وآخر مستجدات انتشار فيروس كورونا، كما أثبتت

الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين اعتماد المبحوثين على الصفحة الرسمية لوزارة الصحة والسكان المصرية ومستوى وعيهم بجائحة كورونا[15].

- استهدفت دراسة جيهان سيد أحمد (2020) التعرف على مستوى تعرض الجمهور للقضايا الاقتصادية عبر وسائل الإعلام الرقمي، وعلاقته بمستوى الثقة في الأداء الاقتصادي لديهم، وبعد تطبيق استبانة على 400 مفردة من الجمهور، توصلت الدراسة إلى أن أبرز الخدمات الاقتصادية التي تقدمها وسائل الإعلام الرقمي يتمثل في نشر إعلانات المناقصات، وتقديم ملفات اقتصادية متخصصة، ونشر أخبار قطاع البنوك، وكانت أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تَعرَّف عليها الجمهور من خلال وسائل الإعلام الرقمي، هي: تحرير سعر الصرف، وانخفاض الواردات، وانخفاض معدل البطالة، وارتفاع الصادرات[16].

- دراسة مروة صبحي محمد (2020)، وهدفت إلى قياس دور الصفحات الرسمية المصرية على وسائل التواصل الاجتماعي في دعم التنمية البيئية المستدامة، بالتطبيق على مبادرة "اتحضر للأخضر"، ووظَّفت الدراسة منهج المسح، وطبَّقت تحليل مضمون على عينة من منشورات الصفحة بلغت 161 منشوراً، واستقصاء آراء عينة قوامها 200 مفردة من متابعي الصفحة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: فاعلية الصفحة في إشراك الجمهور المصري في الاتصالات البيئية من خلال تحفيز التفاعل بين المتابعين، كذلك ارتفعت نسبة مشاركة المبحوثين للمنشورات وممارستهم للاتصال الشفهي الإلكتروني، وأثبتت الدراسة فاعلية الصفحة بالتأثير في وعي المبحوثين البيئي، كما توصلت إلى أهمية متغير اشتراك الجمهور في الاتصال البيئي في تدعيم اتجاهات الجمهور نحو الاستدامة البيئية[17].

- استهدفت دراسة فوزي عبد الرحمن الزعبلاوي (2019) رصد وتحليل وتفسير خصائص الخطاب الصحفي المصري وسماته، والعوامل المؤثرة فيه، إزاء سياسات الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة في إطار رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، وبعد تحليل خطاب 138 عدداً من صحف الأهرام والوفد والشروق، أظهرت نتائج الدراسة تنوع الأطروحات الرئيسية في خطاب الصحف المصرية موضع الدراسة، نحو

سياسات الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة، إلا أن توفير السلع والخدمات الأساسية ودعمها جاءت في مقدمة الأطروحات الأخرى، وتنوعت الأطر المرجعية التي استشهد بها كُتَّاب مواد الرأي في صحف الدراسة لتأكيد وجهة نظرهم أو نفي وجهات النظر المعارضة؛ إلا أن أُطُر الدعم جاءت في مقدمة الأطر الأخرى في خطاب الصحف عينة الدراسة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى تزايد استخدام صحف الدراسة للمسارات المنطقية العقلانية بصورة أكبر من المسارات غير المنطقية، وأخيراً ركَّزت صحف الدراسة على المسؤولين الرسميين، وخاصة ممثلي وزارتي التضامن الاجتماعي والتموين والتجارة الداخلية، كأهم القوى الفاعلة الرئيسة في الخطاب الصحفي[18].

- هدفت دراسة أسماء عشري برعي (2016) إلى التعرف على اتجاهات الجمهور المصري نحو حملات التوعية الإلكترونية بالمبادرات المجتمعية الحكومية، وبعد استقصاء آراء عينة عشوائية قوامها 300 مفردة من الجمهور المصري من مختلف الأنحاء، توصلت الدراسة إلى أن التعاطف مع الآخرين أهم أسباب اهتمام أفراد العينة بمتابعة المبادرات المجتمعية عبر شبكة الإنترنت، يليه معرفة معلومات عن خدمات كل مبادرة من المبادرات المختلفة، كما أوضحت الدراسة أن إسهامات المبادرات المجتمعية المختلفة في توفير سبل عيش طيبة للفئات المختلفة من أفراد المجتمع المصري تتمثل في أن المبادرات المجتمعية وفَّرت فرصاً سكنية أفضل لفئات مختلفة من الجمهور المصري، كما أنها دعَّمت الوعي بأهمية توافر الدور الشبابي ضمن مؤسسات المجتمع المختلفة، إضافة إلى إسهام تلك المبادرات المجتمعية في تطوير برامج توعوية للعلاقات العامة تساعد بشكل أفضل في تحسين الصورة حول المؤسسات المصرية المختلفة[19].

التعليق على الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها:

بعد مراجعة الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، استخلص الباحث عدداً من الملاحظات يمكن إيجازها فيما يلي:

- رغم وجود كثير من الدراسات التي تناولت تقييم الأداء الحكومي، إلاَّ أنه توجد محدودية في الدراسات الإعلامية العربية التي تناولت دراسة وتحليل آليات تحسين جودة حياة المواطنين، فقد ركَّزت معظم الدراسات، وخاصة العربية منها، على الجوانب

الاقتصادية؛ دون الاهتمام بقدر كاف بالجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والمرافق والبنية التحتية، التي تُشكِّل في مجموعها الركائز الأساسية لضمان حياة أفضل للمواطنين.

- تنتمي غالبية الدراسات السابقة إلى الدراسات المسحية، التي استهدفت استطلاع آراء الجمهور (الدراسات الميدانية) نحو ما يُقدَّم له من خدمات، سواء حكومية أو غير حكومية، إلاَّ أن الباحث وجد ندرة في تحليل الخطاب الصحفي الذي يتناول تقييم أداء الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين.

- تنوعت الأُطر النظرية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، ما بين الاعتماد على وسائل الإعلام، والتماس المعلومات، وثراء الوسيلة الإعلامية، بينما تعتمد الدراسة على مدخل تحليل الخطاب لتحديد الأُطر الرئيسية والمرجعية، وتحديد الحجج والبراهين التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تقييم الأداء الحكومي.

- خلصت معظم الدراسات السابقة إلى نتيجة عامة تشير إلى الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في توعية الجمهور بالمشروعات القومية المستدامة ومردودها على الفرد والمجتمع، لذا كانت هناك حاجة إلى دراسة المرجعيات التي استندت إليها الرسالة الإعلامية وكيفية تأطيرها، والحجج والبراهين التي من شأنها تقييم دور الحكومات في تحسين جودة الحياة، وضمان حياة كريمة للمواطنين.

- مشكلة الدراسة:

تواجه الحكومة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وخاصة الركود الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم بسبب تراجع الإنتاج وانخفاض إنتاجية عديد من القطاعات، وارتفاع الأسعار، وعلى رأسها السلع والمنتجات الغذائية، في ظل أزمة الدولار، وانخفاض سعر صرف الجنيه المصري، كما تعاني مصر انخفاضًا ملحوظًا في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة.

في هذا السياق يأتي أهمية قيام الحكومة المصرية بدورها في إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، وإزالة المعوقات التي تحد من فاعلية

المؤسسات وقدرتها على الاضطلاع بمهامها، وتسهيل بناء القواعد الإنتاجية، وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها أفضل استخدام ممكن لامتصاص البطالة، والحد من الفقر وارتفاع الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي ضوء هذه الأوضاع المتشابكة، يجب تأكيد الدور الرقابي للصحافة، ومن ثمَّ تركَّزت المشكلة البحثية للدراسة على رصد وتحليل مرتكزات الخطاب الصحفي، والأُطر المرجعية التي استندت إليها المواقع الصحفية الخاصة، ومسارات البرهنة التي اعتمدت عليها في تقييمها لأداء الحكومة وسياساتها الإصلاحية من أجل النهوض بالمجتمع وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

- **الهدف الرئيسي للدراسة:** تستهدف الدراسة التعرف على مرتكزات الخطاب الصحفي لمواقع الصحف المصرية الخاصة (اليوم السابع، والوطن، والمصري اليوم، والشروق)، من خلال رصد وتحليل ومناقشة مواد الرأي التي تناولت تقييم أداء الحكومة المصرية نحو تحسين جودة حياة المواطنين في إطار السياق المجتمعي المصري.

وانطلاقًا مما تَقدَّم، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما الأُطروحات الرئيسية والفرعية الواردة في خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة عند تقييمها لدور الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين؟
- هل كان للسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي تأثير في إنتاج الخطاب الصحفي المصري خلال فترة الدراسة التحليلية؟
- كيف استخدمت المواقع الصحفية الأُطر المرجعية في تقييم أداء الحكومة نحو تحسين جودة حياة المواطنين؟
- كيف يمكن تحليل المعنى الضمني (الكامن) الذي يسهم في تشكيل مدركات الجمهور من خلال التعرف على دلالة توقيت نشر الخطاب الصحفي، واستخدام مصطلحات أو مسميات معينة دون أخرى؟
- هل اختلفت القوى الفاعلة والأطراف المؤثرة في الخطاب الصحفي، سواء كانت فاعليتهم باتجاه مؤيد أو معارض، وسواء أكانت هذه القوى رسمية أو شعبية؟ وهل يمكن تحليلها عن طريق التعرف على عناصر هذه القوى، وتحليل تصور

خطابهم، ورصد الأدوار والأفعال والصفات المنسوبة إليهم في الخطاب المدروس، وتقييمها سلباً أو إيجاباً من وجهة نظر الخطاب لتغطية التطورات كما تعكسها مواد الرأي؟

- كيف وظَّفت المواقع الصحفية المصرية الخاصة الدلائل والحجج والبراهين والمقولات (مسارات البرهنة) المعتمدة في التدليل على الأطروحات وإثبات صلاحيتها بهدف إقناع المتلقي والتأثير فيه، إضافة إلى المحافظة على وحدة النص؟

- المدخل النظري للدراسة:

وظَّف الباحث مدخل الخطاب الصحفي في دراسته لرصد تقييمات خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة لأداء الحكومة نحو تحسين جودة حياة المواطنين، ويتميز تحليل الخطاب بالتزامه بنظرة تفسيرية اجتماعية، مع محاولته استكشاف العلاقات بين النص والخطاب والسياق، ورغم اختلاف النصوص في درجة مزجها للنص والسياق، يَفترض تحليل الخطاب أنه يستحيل فصل الخطاب في سياقه الأوسع نطاقًا، ويستخدم تقنيات مختلفة لتحليل النصوص من أجل اكتشاف أدلة تُشير إلى الخطابات التي تنبع منها تلك النصوص، فهناك ضرورة عملية وعلمية للربط بين النص والسياق والخطاب[20]، وبناء على ذلك، فنظرية تحليل الخطاب تهدف إلى إعطاء وصف صريح ومُنَظَّم للوحدات اللغوية تحت الدراسة، وذلك من خلال بُعدين له هما النص والسياق:

1- النص: بنية الخطاب الداخلية التي تتألف منها المفردات والتراكيب والجُمل.

2- السياق: يوجد نوعان منه: سياق لغوي يرتبط ببنية النص الداخلية، وسياق غير لغوي يُعنى بدراسة الخطاب في ضوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة فيه، وظروف إنتاجه، ويدخل في ذلك خصائص السياق الإدراكية والاجتماعية والثقافية، والمشاركون في الحدث، وارتباط الخطاب بالمكان والزمان.

ويتبين من ذلك أن تحليل الخطاب يتجاوز البنية السطحية إلى دراسة الظروف الخارجية التي أدت إلى إنتاجه والمقصد منه، وهذا يتلاءم مع الخطاب الذي يهتم بالفكرة والمضمون، ويهدف إلى التأثير والإقناع والتوجيه والضغط على المتلقي، ويسعى لفرض

نفوذه عليه من خلال اللغة المباشرة الواقعية والتراكيب البسيطة التي تعبر عن النفس وانفعالاتها، وتؤثر في سلوك الآخرين، وتوفر أدوات الإقناع المناسبة، وتتصل بالواقع الخارجي وتعبر عنه وتعايشه، وترتكز دراسة الخطاب في معرفة العناصر الداخلية والخارجية معًا، فالعناصر الخارجية حققت له نجاحًا اتصاليًا واسعًا، إضافة إلى أنه خطاب اجتماعي يرتبط بالمحيط الخارجي[21].

استفاد الباحث من مدخل تحليل الخطاب الصحفي في تحديد سمات ومكونات الخطاب الصحفي للمواقع الصحفية المصرية الخاصة نحو تقييم أداء الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين، وتحديد الأُطر الرئيسية والمرجعية التي اعتمد عليها كُتَّاب المقال الصحفي، ومسارات البرهنة التي ارتكز عليها خطاب المواقع الصحفية الخاصة، والكشف عن القوى الفاعلة ودورها في الإسهام في تحسين جودة حياة المواطنين.

- التصميم المنهجي للدراسة:

- نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، التي اعتمدت على منهج المسح الإعلامي في دراسة وتحليل سمات وأُطر خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة عينة الدراسة نحو تقييم أداء الحكومة المصرية في تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال دراسة مسحية كيفية تستهدف رصد الظاهرة المدروسة وتوصيفها وتحليل عناصرها والعوامل المؤثرة فيها، كما استخدم الباحث أسلوب المقارنة المنهجية في رصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين سمات واتجاهات خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة والعوامل المؤثرة فيه عند تقييمها للأداء الحكومي.

- تحديد مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في دراسة وتحليل المواد الصحفية المنشورة في مواقع الصحف المصرية الخاصة، التي ترصد أداء الحكومة نحو تحسين جودة حياة المواطنين.

- تحديد عينة الدراسة:

- عينة المواقع الصحفية: أجرى الباحث دراسة استطلاعية على ستة مواقع صحفية مصرية خاصة (لها إصدار ورقي) خلال شهري يوليو وأغسطس 2022، بهدف تحديد أكثر المواقع الصحفية الخاصة اهتمامًا بتناول أداء الحكومة في تحسين جودة حياة

المواطنين، وهذه المواقع هي: (اليوم السابع، ومصراوي، والوطن، والمصري اليوم، والشروق، والدستور)، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن ترتيب المواقع الصحفية حسب اهتمامها بتناول موضوع الدراسة جاء كما يلي:

1- المصري اليوم (23 مقالًا). 2- اليوم السابع (10 مقالات). 3- الشروق (6 مقالات).

4- الوطن (5 مقالات). 5- مصراوي (4 مقالات). 6- الدستور (3 مقالات).

ومن ثمَّ حدَّد الباحث عينة مواقع الصحف المصرية الخاصة في أربعة مواقع صحفية، هي: (المصري اليوم، واليوم السابع، والشروق، والوطن).

- عينة المادة الصحفية: اعتمد الباحث على دراسة وتحليل مادة المقال الصحفي في مواقع الصحف المصرية عينة الدراسة، نظرًا لسهولة تطبيق الأسس العلمية لتحليل الخطاب عليها من ناحية، ووضوح وجهات نظر الصحفيين وتوجهات الصحيفة بشكل واضح من خلالها من ناحية أخرى.

ومن ثمَّ حلل الباحث عينة بلغت 190 مقالًا صحفيًا نُشِرت في المواقع الصحفية موضع الدراسة (اختيرت بأسلوب الأسبوع الصناعي خلال فترة الدراسة) موزعة على النحو: 83 مقالًا نُشِرت في موقع المصري اليوم، و48 مقالًا منشورًا في موقع اليوم السابع، و40 مقالا منشورًا في موقع الشروق، و19 مقالًا منشورًا في موقع الوطن.

- أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في تطبيقها على أسلوب التحليل الكيفي للخطاب الصحفي بما يتيحه من أدوات وأسس منهجية، تساعد على التعرف على التوجهات الفكرية والأيديولوجية الحاكمة لمعالجة مواقع الصحف المصرية الخاصة المدروسة لموضوع الدراسة، من خلال أداة تحليل الخطاب التي حُدِدَت محاورها بما يحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وفي إطار أسلوب تحليل الخطاب الصحفي استُخدمت ثلاث أدوات بحثية لجمع بيانات الدراسة، هي[22]:

أ- مسار البرهنة: استخدم الباحث هذه الأداة للكشف عن التوجهات الفكرية والأيديولوجية لمواقع الصحف المصرية الخاصة عند معالجتها لموضوع الدراسة،

من خلال رصد الأدلة والحجج والبراهين المرافقة لكل طرح، التي استند إليها القائمون بالاتصال في الخطاب الصحفي حول موضوع الدراسة، وذلك لإثبات الأفكار والأطروحات التي رَكَّز عليها الخطاب الصحفي.

ب- تحليل القوى الفاعلة: استخدم الباحث هذه الأداة بهدف تحديد القوى الفاعلة الرئيسية في الخطاب الصحفي لمواقع الصحف المصرية الخاصة عينة الدراسة، ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة إليها في الخطاب الخاضع للتحليل، والأطراف المؤثرة في الخطاب، وتقييم هذه الأدوار والصفات، سواء بالسلب أو الإيجاب، من وجهة نظر الخطاب الصحفي نحو الأداء الحكومي.

ج- تحليل الأُطر المرجعية: يقصد بالأُطر المرجعية الأسانيد المرجعية والفكرية للحجج المنطقية والمبررة لصحة الأُطروحة في الخطاب الصحفي، واستُخدمت هذه الأداة في الدراسة لتحليل الأسس والمبادئ التي استند إليها خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة في طرحها الأيديولوجي، وكيفية توظيفها في خطابها الصحفي، والأطراف الفاعلة في الخطاب الصحفي، والأدوار المنسوبة إليها، سواء بالسلب أو الإيجاب، إضافة إلى توفير إطار لتفسير نتائج الدراسة، ومعرفة اتجاهات مواقع الصحف المصرية الخاصة عينة الدراسة نحوها.

- **الفترة الزمنية للدراسة:** يمتد الإطار الزمني للدراسة خلال العام المالي 2022م/ 2023م، في الفترة من 1 يوليو 2022م حتى 30 يونيو 2023م، وتُعدَّ فترة زمنية حديثة لتطبيق الدراسة التحليلية.

اختبارا الصدق والثبات:

عرض الباحث أداة تحليل الخطاب الصحفي على مجموعة من أساتذة الإعلام(*) للتحقق من صدق الأداة، والحكم على صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة، وللتحقق من ثبات أداة التحليل استعان الباحث بباحث آخر(**) لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية قوامها 19 مقالًا صحفيًا بنسبة 10٪ من إجمالي عدد المقالات الصحفية المنشورة في المواقع الصحفية الخاصة (190 مقالًا)، وبعد إعادة التحليل بلغ متوسط معامل الثبات 93٪ تقريبًا، وهي نسبة تؤكد وضوح المقياس وصلاحية تطبيقه للتحليل.

- المفاهيم الإجرائية للدراسة:

- **الخطاب الصحفى:** النصوص الصحفية التي تحمل وجهة نظر الكاتب وأفكاره الرئيسية نحو قضية ما من القضايا بهدف رصدها وتحليلها وتفسيرها، للتأثير في متلقي الرسالة أو القارئ، في ظل ظروف وسياقات متباينة، ثقافية واجتماعية وسياسية معينة، يُنتج فيها الخطاب.

- **المواقع الصحفية:** الصحف والمجلات التي تصدر إلكترونيًا على شبكة الإنترنت، سواء كانت مجرد نسخة إلكترونية للنسخة الصحفية المطبوعة الورقية، أو ملخصًا لأهم محتويات النسخة الورقية، أو نسخة رقمية ليس لها إصدار ورقي مطبوع، تحتوي على أشكال التحرير الصحفي والوسائط المتعددة، وتغطي مختلف المجالات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو رياضية أو فنية... إلخ، وتتميز في تغطيتها الإخبارية بالتحديث المستمر، والفورية في نقل الأحداث، وحرية نشر المعلومات وتداولها بين القُرَّاء، وإتاحة الفرصة للجمهور في التعبير عن آرائه من خلال وسائل المشاركة والتفاعل التي تتيحها.

- **تقييم الأداء الحكومى:** نظام يُستخدم لقياس أداء الحكومة على مستوى مختلف الوزارات والعاملين فيها، من خلال مُقارنة الأداء الفعلي لمؤشرات الأداء مع النتائج المُستهدفة لها، المُحددة سلفًا لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة مُسبقًا.

- **جودة الحياة:** مفهوم متعدد الأبعاد النفسية والاجتماعية والشعور الذاتي بالرضا والسعادة، من خلال توافر الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية ومستوى معيشي جيد، وجودة الخدمات المقدَّمة للمواطن، وملاءمة الظروف البيئية المحيطة به.

- مناقشة نتائج التحليل:

أولًا: الأُطروحات الرئيسية الواردة في خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة:

تباينت الأُطروحات التي اهتم بها خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة عند تقييمه لجهود الحكومة المصرية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، إلاَّ أن هذا الخطاب أبرزَ عددًا من الأُطروحات بوصفها تمثل الضمانات الرئيسية لتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وفي هذا السياق، رتَّب الباحث هذه الأُطروحات حسب درجة اهتمام خطاب المواقع الصحفية بها وتركيزه عليها، وجاءت كما يلي: التنمية الاقتصادية (30٪)،

الخدمات التعليمية والثقافية (17.9٪)، التنمية الاجتماعية (11.6)، الخدمات البيئية (10.5٪)، خدمات ومرافق البنية التحتية (10٪)، الخدمات الصحية (7.9٪)، خدمات وبرامج الدعم المباشر (4.2٪)، تطوير المجتمعات الريفية (3.7٪)، خدمات السكن الملائم (3.2٪)، خدمات الطرق والنقل (1٪).

وعلى مستوى اهتمام المواقع الصحفية المصرية الخاصة بضمانات تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، وتقييم جهود الحكومة من أجل تحقيق ذلك، جاء موقع المصري اليوم في مقدمة المواقع الصحفية المصرية الخاصة في تناول وتقييم الخدمات التي تقدمها الحكومة لتحقيق جودة حياة المواطن بنسبة (43.7٪)، يليه موقع اليوم السابع بنسبة (25.3٪)، ثم موقع الشروق بنسبة (21٪)، وأخيراً موقع الوطن الذي يُعد أقل المواقع الصحفية المصرية الخاصة اهتماماً بتناول وتقييم جهود الحكومة المصرية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، وذلك بنسبة (10٪).

وفيما يلي نستعرض الأطروحات الرئيسية الواردة في خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة عند تقييمه لجهود الحكومة المصرية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين:

1- التنمية الاقتصادية:

أثار خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة أُطراً فرعية متنوعة حول أبعاد التنمية الاقتصادية المختلفة التي ترتكز على دعامات مختلفة، تتمثل في الصناعة والتجارة والزراعة والثروة السمكية والحيوانية والسياحة... إلخ، وأكد الخطاب الصحفي أهمية التنويع الاقتصادي الذي يسهم في تطوير بيئة الأعمال، التي سوف تؤدي إلى فتح آفاق جديدة من الأنشطة الاقتصادية يمكنها أن تتسع لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتدور حول توفير فرص العمل والغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمسكن.

ورغم التحديات التي واجهت الاقتصاد المصري الفترة الأخيرة، شأن معظم دول العالم، فإن الخطاب الصحفي المصري أوضح أن الحكومة المصرية أرست دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، التي استندت إلى النهوض بالصناعة الوطنية، من خلال توفير الأراضي الصناعية المُرفَّقة، وإنشاء المدن والمجتمعات الصناعية المتخصصة، وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار أمام المستثمرين، وإنشاء شبكة متميزة من الطرق لتسهيل

نقل السلع والمنتجات إلى الأسواق المحلية والعالمية، فضلًا عن توفير برامج تمويلية مُيَسَّرة للمشروعات الإنتاجية، حتى أصبح الاقتصاد المصري واحدًا من أكثر الاقتصادات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وعلى مستوى المواقع الصحفية المصرية الخاصة، كان الخطاب الصحفي في موقع المصري اليوم أكثر اهتمامًا بتناول أطر التنمية الاقتصادية، فأثنى على أداء الحكومة المصرية ودورها في تحسين وضع مصر الراهن، وتطوره في مؤشرات الحوكمة والتنافسية المختلفة، وخاصة في مؤشرات السلام والتنافسية المستدامة العالمية، فقد شهد ترتيب مصر تحسنًا بمقدار 34 مرتبة في عام 2022 مقارنةً بنتائج عام 2021، إضافة إلى مؤشر التحول الرقمي وتعزيز الرقمنة في القطاع العام.

وهكذا شهدت مصر تحسنًا في خمسة من مؤشراتها الستة في عام 2022: الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وقد نتج هذا التحسن عن جهود الدولة في مكافحة الفساد، من خلال استراتيجيات مختلفة، وإصلاحات تشريعية وتنفيذ القانون، ومحاربة الإرهاب وتقليل آثاره[23].

ورغم ذلك، أشار "ياسر عبد العزيز" إلى أن مصر تشهد تراجعًا في معدلات الثقة العامة بين المواطنين والحكومة، ومما زاد هذه الأزمة نقص المعلومات أحيانًا، وتضاربها أحيانًا أخرى، حول موضوعات مثل أزمة الدولار، ومشروع قانون قناة السويس الجديد، رغم اجتهاد الحكومة في محاولة الرد والتوضيح[24]. وتطرق "سليمان جودة" في مقاله إلى أن أساس نجاح السياسة المالية يظل مرهونًا بقدرة الحكومة على ضبط إنفاقها العام، ولا ينضبط الإنفاق العام إلا بسياسة رشيدة[25].

كما شدَّد "عبد اللطيف المناوي" على أهمية توفير حزمات تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار، واستعادة دوره الحيوي في بناء الدولة من خلال المشاركة في القطاعات ذات الأولوية، ومنها الصحة والتعليم[26].

وجاء الخطاب الصحفي في موقع الشروق مُنتقدًا توجهات الحكومة الاقتصادية وأولويات الإنفاق في عدد من المشروعات، وعلى رأسها مشروع العاصمة الإدارية، في ظل التحديات

الاقتصادية الصعبة التي تواجهها مصر جرَّاء التداعيات الهائلة التي خلَّفتها جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وما نجم عنها من زيادة كبيرة في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية والوقود، وفرض الضرائب على المواطنين، واللجوء إلى الاقتراض من الخارج، حيث شهد الدين الخارجي لمصر ارتفاعًا جديدًا في الربع الأول من العام 2022 وسَجَّل 157.8 مليار دولار في نهاية مارس 2022 مقابل 145.592 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021، وبلغت نسبة الارتفاع في الدين الخارجي لمصر في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري نحو 8.4٪ وفقًا لبيانات البنك الدولي[27].

كما أكد الخطاب الصحفي لموقع الشروق أهمية إزالة الحكومة المعوقات أمام الاستثمار بوصفه المحرك الرئيسي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال رؤية مصر 2030، التي فتحت مصر من خلالها أبواب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلقت مزيدًا من المناطق الحرة والصناعية واللوجستية والتكنولوجية[28].

إشكالية أخرى تعرَّض لها "عماد الدين حسين" في مقاله، هي تعمد الحكومة عدم طرح عديد من القضايا الجماهيرية ومشروعات القوانين للنقاش المجتمعي العام قبل إقرارها من الجهات المعنية، الذي خلق بيئة غير مواتية، وأعطى فرصة ذهبية للمتربصين والمتشككين كي يحاولوا تشويه صورة الحكومة[29].

جاء الخطاب الصحفي لموقع اليوم السابع أقل اهتمامًا بتناول أنشطة الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية بين المواقع الصحفية المصرية الخاصة، وأشار إلى أهمية دعم الحكومة لقطاع الصناعة، من خلال إجراءات أو خطوات تضاعف من فرص الاستثمار، وتنهي أي معوقات تواجه الصناعة المحلية، وفي هذا السياق، ألقى "أكرم القصاص" في مقاله المنشور بموقع اليوم السابع، الضوء على مبادرة "ابدأ" لدعم الصناعة والمشروعات، التي تشارك فيها عشرات المصانع والشركات، وتتكامل أهداف المبادرة مع الأهداف الوطنية للدولة، وتسهم في تشجيع وتنفيذ أكبر عدد من المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتمكين القطاع الخاص بالتكامل مع جهود الدولة لخلق كيانات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة عالميًا، ويسهم في توفير فرص عمل للشباب، وستكون سببًا في القضاء على البطالة، وخلق فرص عمل للشباب، وتضاعف الإنتاج المحلي

وتوسيع فرص التصدير، مع توفير الموارد الأجنبية، ويتوقع أن تضيف استثمارات جديدة لقطاع الصناعة بقيمة 200 مليار جنيه[30].

كما أشاد "أحمد التايب" بالسياسة الاقتصادية للحكومة المصرية خلال الفترة الماضية، التي تمثل بادرة أمل في القدرة على العبور الآمن من الأزمة الراهنة، فمن ينكر أن هذه السياسة حققت نجاحات كبيرة حتى الآن في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة العالمية، وأكبر دليل على ذلك، عدم وجود أزمة غذاء أو أي نقص لأي من السلع الغذائية أو الاستراتيجية داخل مصر، بل هناك احتياطي استراتيجي من مختلف السلع الأساسية يكفي الدولة لأكثر من 6 أشهر مُقبلة، خلاف نجاح الاقتصاد المصري في الصمود أثناء جائحة كورونا العالمية، وأشادت المؤسسات والمنظمات الدولية بقدرة الاقتصاد المصري في التعامل والتعاطي مع فترة الوباء رغم معاناة الاقتصاديات العالمية[31].

وأخيراً جاء موقع الوطن في المرتبة الأخيرة بين المواقع الصحفية المصرية الخاصة من حيث الاهتمام بتناول التنمية الاقتصادية التي تشهدها مصر في الفترة الأخيرة، والإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية، ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين، وفي هذا الإطار دافع "محمود مسلم"، في مقاله المنشور في موقع الوطن، عن المشروعات القومية التي تتبناها الحكومة المصرية في إطار رؤية مصر 2030، وأهدافها الرئيسية، مثل تشغيل عدد كبير من المصريين، مما أدى إلى تراجع معدل البطالة، والتركيز على مشروعات البنية الأساسية التي تمثل قاعدة أساسية لجذب الاستثمارات، إضافة إلى تحسين معيشة المصريين بعد أن زادت طموحاتهم بعد ثورتين، وخاصة في مجال الخدمات[32].

2- الخدمات التعليمية والثقافية:

اهتم خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة بالخدمات التعليمية والثقافية التي تقدمها الحكومة المصرية للمواطنين، إيماناً من الدولة بأن التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية شاملة، وخلق جيل واعٍ وقادر على النهوض بمستقبل الوطن، والدول الطموحة هي تلك التي تضع قضية النهوض بالتعليم على أولويات برامجها وسياساتها، واستهدفت خطة تطوير التعليم في مصر تغيير المنظومة بأكملها؛

لتتحول من التعليم إلى التعلم، مع عدم اقتصار دور الطلاب على أن يكونوا متلقين للمعلومات، بل أن يتحولوا إلى مستفيدين من نظام متكامل، حيث يقدم نظام التعليم الجديد للطلاب المعلومات ويكسبهم مهارات الحياة التي تشكل بنيانهم الفكري وسلوكهم من أجل تحقيق رؤية مصر 2030[33].

وعلى مستوى المواقع الصحفية المصرية الخاصة، جاء موقع المصري اليوم أكثر المواقع الصحفية اهتماماً بموضوعات التعليم والثقافة، وجاء خطابه الصحفي ناقداً لعجز وزارة التربية والتعليم عن تطوير العملية التعليمية والنهوض بمستوى المُدرِّس، ومحاربة الدروس الخصوصية التي وصلت فاتورتها إلى 47 مليار جنيه سنوياً[34]، كما أكد خطاب موقع المصري اليوم، خلال الملتقى الأول النوعي لجريدة المصري اليوم، تحت عنوان: "الجامعات والطلبة الجُدد.. مستقبل مشترك"، أهمية تطوير منظومة التعليم الجامعي الحديثة، وتوافقها مع حاجة أسواق العمل المتنوعة، ولا سيما في ظل طرح مخصصات تكنولوجية جديدة ستدعم منظومة التعليم الحديثة في مصر بما يتواكب مع رؤية 2030، وهو ما دعا الحكومة إلى التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية ذات البرامج التعليمية الحديثة والمميزة لربط المجتمع بالتعليم العالي[35].

وفي موقع اليوم السابع، أشاد "أكرم القصاص" في مقاله بدور وزارة الثقافة في نشر الثقافة والمعرفة بين المواطنين من خلال رعاية معارض الكتاب بانتظام على مدار عقود، مثل معارض القاهرة والإسكندرية وبقية المحافظات[36]، بينما وجَّه "حازم حسين" النقد لوزارة التعليم والتعليم الفني، بأنه ينقصنا ولعقود طويلة أن نملك فلسفة تعليمية تنبع من الاحتياجات الحقيقية وتستجيب للتغيرات المحيطة وتتلاءم مع وضع سوق العمل منذ الستينيات وما بعدها، ومع سطوة العرف الاجتماعي لصالح التعليم الجامعي على حساب الفني والمهني. الواجب الآن أن ننجز عدداً من الاستحقاقات المهمة: تحرير التعليم من أوهام أولياء الأمور، وربط ماكينة التنشئة بخطط التنمية، وإعادة التهيئة الثقافية إلى أن التعليم يكسب درجة اجتماعية بقدر فرصه وقيمته المضافة، لا بفخامة برواز الشهادة[37].

وفي موقع الوطن، أشار "أحمد إبراهيم" في مقاله إلى فشل وزارة التربية والتعليم في تحسين الأحوال المعيشية للمُدرِّسين، ومن ثمَّ عدم القدرة على حلِّ أزمة الدروس

الخصوصية التي تستنزف أموال المواطنين الذين يصارعون الحياة من أجل لقمة العيش[38]، وعلى المستوى الثقافي، أكد "رفعت رشاد" أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية والتسويق لثقافة المجتمع من خلال القوى الناعمة، وفي مقدمتها الفن والإعلام والرياضة... إلخ للتأثير في الشعوب الأخرى[39].

وفي السياق ذاته، أشادت "سحر الجعارة" بجهود وزارة الثقافة في إطلاق مشروع المكتبات المتنقلة التابع لصندوق مكتبات مصر العامة، لتقديم الخدمات الثقافية لقرى "حياة كريمة"، وشددت على حاجة مصر إلى ثورة ثقافية تقضي على ثقافة الكراهية، وجهل خريجي الجامعات، ومحاربة العنصرية والتمييز ضد المرأة والأقليات الدينية، وثقافة تصل إلى المواطن في القرى النائية والنجوع وتدعم حرية الفكر والبحث العلمي والإبداع[40].

وأخيراً جاء موقع الشروق أقل المواقع الصحفية المصرية الخاصة اهتماماً بتناول الخدمات التعليمية والثقافية التي تقدمها الحكومة للمواطنين عبر خطابها الصحفي، فتناول "عماد الدين حسين" ملف الثقافة وخاصة إشكالية موازنة وزارة الثقافة، التي لا تُمكّنها من أداء دورها المحوري في نشر الثقافة والفكر المستنير، ويتصدى للأفكار الظلامية والمتخلفة، في ظل ترشيد الإنفاق العام، ومع ذلك تحاول "د. نيفين الكيلاني" وزيرة الثقافة، ضمن خطة الوزارة لتحقيق محاور رؤية مصر 2030، استثمار الأصول من خلال تعظيم العائد، وكذلك عمل اتفاقيات وشراكات لتعزيز دور المجتمع المدني لإثراء الحياة الثقافية[41].

3- التنمية الاجتماعية:

شرعت الدولة المصرية في بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة في السنوات العشر الأخيرة، من خلال استراتيجيات اقتصادية واجتماعية وصحية متكاملة، بعدما بات هذا الملف في صدارة أولوياتها واهتماماتها؛ إذ جرى العمل على تمديد شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وإطلاق البرامج والمبادرات التي من شأنها النهوض بالأوضاع المعيشية للفئات الأكثر احتياجاً، ودعمهم مادياً، وتمكينهم اقتصادياً، وضمان حقوقهم الإنسانية.

وتُعدَّ الحماية الاجتماعية من أهم الملفات التي تهتم بها الدولة منذ سنوات حتى الآن، وشمل هذا الملف عدداً كبيراً من المواطنين، خاصةً الأسر الأوْلَى بالرعاية، إذ تحرص الحكومة، ممثلة في وزارة التضامن الاجتماعي، على تطوير برامج الدعم والحماية المُقدَّمة بما يسهم في استهداف الفئات المستحقة، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي[42].

ومن أهم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة لمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي في الفترة الأخيرة[43]: توفير ودعم السلع والخدمات الأساسية، والإصلاح المالي والسياسات النقدية، وبرامج رعاية المرأة، وتحسين الأجور والمعاشات، ونظام التأمين الصحي والاجتماعي الشامل، وبرامج الدعم النقدي المشروط، وتوفير فرص عمل للشباب، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج رعاية الطفل.

وعلى مستوى خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة، جاء موقع المصري اليوم أكثر المواقع الصحفية المصرية الخاصة اهتماماً بإبراز خدمات الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفئات الأوْلى بالرعاية من محدودي ومتوسطي الدخل، فألقت الضوء على برامج الدعم والحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للمواطنين، التي بلغت مخصصاتها المالية نحو 490 مليار جنيه في موازنة العام الجاري، من خلال تبني الحكومة عدداً من المبادرات الأكثر تأثيراً في حياة المواطنين، ومنها مبادرة "حياة كريمة" التي وصل عدد المستفيدين منها لأكثر من 36 مليون مواطن من الأسر الأكثر احتياجاً وأصحاب المعاشات[44]، كما أكد "محمد محمود خليل" في مقاله جهود الحكومة، ممثلة في وزارة التنمية المحلية، لدعم تنفيذ المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، بهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن وتنمية الأسرة المصرية وبناء الإنسان، من خلال ضبط معدلات النمو السكاني المتسارعة، وتحسين الخصائص السكانية والبيئية، وسد فجوات التنمية[45].

وعلى نقيض ما جاء به خطاب موقع المصري اليوم، الذي أشاد بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة، ركَّز خطاب موقع اليوم السابع على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص للمواطنين، وهو ما

دعا الرئيس "عبد الفتاح السيسي" للإعلان عن أن عام 2022 عام للعمل الأهلي، وفي مارس 2023 أُعلِن عن تشكيل التحالف الوطني للعمل الأهلي، وضمَّ عدداً من الجمعيات تعمل في كل محافظات مصر، ضمن عمليات تجميع لجهود الجمعيات الأهلية بما يوفر قاعدة معلومات، ويوسع مساحة ما يقدمه من خدمات في الريف، سواء في الدلتا أو الصعيد، مع قاعدة بيانات تضاعف من حجم الخدمات وأعداد المستفيدين منها.

وانطلق التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي في 13 مارس 2022 بمشاركة وعضوية كبرى مؤسسات العمل الأهلي والتنموي في مصر؛ إذ يضم 24 جمعية ومؤسسة أهلية وكيانًا خدميًا وتنمويًا، وأطلق التحالف مبادرات لتقديم الدعم للفئات الأوْلَى بالرعاية والأكثر استحقاقًا، سواء الدعم النقدي أو الغذائي، والإمداد بالمستلزمات الدراسية، وكان من بين القوافل التي نظّمها التحالف قوافل "ستر وعافية" لدعم الفئات الأوْلَى بالرعاية والأكثر استحقاقًا، ضمن الحماية الاجتماعية وتخيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما نجح التحالف الأهلي في تقديم خدمات أوسع وأكثر تركيزًا، وهي خدمات مباشرة تظهر في صورة مستشفيات ومدارس ومنازل ومشروعات، وهو ما استحق الشكر من الرئيس خلال المؤتمر الأول للتحالف، الذي أكد أهمية توسيع التعاون ومضاعفة الجهد نظرًا لأهمية وقدرة التحالف والجمعيات على الوصول للمواطنين في كل مكان، ووجَّه الحكومة بتقديم 23 مليار جنيه للعمل الأهلي، كما وجّه الشكر لكل الجهات التي تقدم دعمًا لهذا القطاع[46].

واتجه خطاب جريدة الشروق نحو برامج الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة بالشراكة مع إحدى المؤسسات الأهلية، وبنك الطعام المصري، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، مؤكدًا أن مواجهة الفقر لا تقتصر فقط على الدعم النقدي، وإنما تمتد لتشمل عديدًا من متغيرات الصحة، والتغذية، والتعليم، وتوافر السكن ومياه الشرب والصرف الصحي، إضافة إلى السكن الآمن والعمل اللائق[47].

وأخيرًا جاء الخطاب الصحفي بموقع الوطن أقل المواقع الصحفية المصرية الخاصة اهتمامًا بتناول دور الحكومة المصرية في تحسين جودة حياة المواطنين، وشدَّد على أهمية التضامن الاجتماعي وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، والحدّ من انتشار الظواهر السلبية

على الإنسان، مثل الجوع والفقر والبطالة والأمراض، وذلك بإقامة بعض الجمعيات التعاونية والمستشفيات والمدارس، ومساعدة القوي للضعيف، والغني للفقير، والشباب لكبار السن أو المرضى[48].

4- الخدمات البيئية:

اهتم خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة برصد وتقييم أداء الحكومة المصرية في مجال حماية البيئة، وتعزيز إدارة الموارد وبناء القدرات، ورفع الوعي ،وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، وإن كان الحفاظ على البيئة ليست مسؤولية الحكومة فقط؛ فقد بات واضحاً بأنه من الضروري علينا جميعاً أن نضع قضايا التدهور البيئي وتغير المناخ ضمن الأولويات، مع اتخاذ التدابير والاحتياطات المطلوبة من أجل بيئة صحية وآمنة[49].

وفي ظل ما شهده العالم خلال عامي 2022 و 2023 من أزمات متلاحقة أثَّرت في مختلف الدول دون تفرقة، وتهدد مستقبل الأجيال القادمة بتحديات الأمن الغذائي والمائي، وأزمة الطاقة، والأزمات الاقتصادية والسياسية، بذلت مصر جهوداً حثيثة لمواجهة التحديات البيئية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، خاصة بعد التقدم الذي حققته وزارة البيئة بدعم من القيادة السياسية في وضع ملف البيئة على قائمة أولويات الحكومة لتحقيق الاستدامة البيئية، من خلال دمج حقيقي للبُعد البيئي في قطاعات الدولة، وتنفيذ عديد من الاستراتيجيات والمبادرات لتحقيق أهداف رؤية مصر 2030، ورفع الوعي البيئي لدى قطاعات الشعب، وتحويل التحديات البيئية إلى فرص استثمارية واجتماعية، ونشر مفهوم الاقتصاد الأخضر الدوَّار، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ومستقبل أفضل، هذا إلى جانب تدعيم دور مصر القيادي على المستوى الإقليمي والدولي في مجال البيئة.

ولعل نجاح مصر في استضافة الدورة 27 من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، وحشد الجهود العالمية لمواجهة تحدٍ يهدد الكوكب بأسره، ورفع مطالب الدول الإفريقية النامية والمتضررة من آثار تغير المناخ، وتحقيق زخم سياسي كبير يساعد على دفع أجندة العمل المناخي وتسريع وتيرته، هو في حد ذاته تأكيد للدور الريادي لمصر، والرغبة الحقيقية في الوصول إلى تنفيذ حقيقي على المستوى العالمي لإجراءات التصدي

لآثار تغير المناخ، الذي دعمته الجهود التي تبذلها مصر طوعيًا على المستوى الوطني لتهيئة المناخ الداعم للتغلب على التحديات البيئية ومنها تغير المناخ.

ورغم تكريس الحكومة المصرية قدراً كبيراً من جهودها خلال عام 2022 للإعداد الجيد لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27، فإن جهود التنمية لم تتعطل، بل كان المؤتمر حافزًا كبيراً لمضاعفة تلك الجهود في مختلف القطاعات، ومنها قطاع البيئة الذي شهد زخماً كبيراً في جهود الحد من التلوث وصون الموارد الطبيعية من حيث الكم والكيف، بما يمثل إضافة جديدة إلى جهود الارتقاء بالبيئة المصرية، ومواجهة التحديات البيئية بالابتكار على مراعاة الاحتياجات الإنسانية وتحقيق استدامة نوعية الحياة[50].

أما عن تقييم الخطاب الصحفي بمواقع الصحف المصرية الخاصة لأداء الحكومة المصرية في ملف البيئة، فقد جاء موقع المصري اليوم أكثر المواقع الصحفية اهتماماً بتناول وعرض القضايا البيئية وجهود الدولة في حلها، ومن ذلك المبادرات والبرامج الحكومية الموجهة للتحسين البيئي والتحول للاقتصاد الأخضر في خطة العام المالي 2023/2022 ، وأعدَّت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية دليلًا لمعايير الاستدامة البيئية، وطُرِح الإصدار الأول عام 2021 تحت مسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر[51].

وفي موقع الشروق، إضافة إلى اهتمام الخطاب الصحفي بالتغيرات المناخية والتكلفة الباهظة للتحول نحو الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري[52] ، تناول الخطاب الصحفي في الموقع موضوعاً فريداً من نوعه، يستحق التركيز عليه، هو محميات مصر الطبيعية، فوجَّه الكاتب "محمود عبد المنعم القيسوني" النقد للحكومة المصرية بسبب إهمالها لبعض هذه المحميات، بل والتعدي عليها أحياناً، مثل محاولة وزارة الإسكان الاستيلاء على مساحة ضخمة من محمية الغابة المتحجرة لتشييد مشروع سكني، وهو ما تسبب في تحرك الجمعيات الأهلية والعلماء والإعلام لوقف هذا الاعتداء، وصدور قرار فوري من رئيس مجلس الوزراء وقتها بوقف هذه المخالفة[53].

بينما اتجه الخطاب الصحفي في موقع اليوم السابع اتجاهًا آخر نحو أهمية نشر الوعي البيئي بين المواطنين، وهو ما قامت به الحكومة المصرية حسب ما أكده "بيشوي رمزي"، في مقاله المنشور بموقع اليوم السابع، فلم تقتصر جهود الحكومة المصرية على احترام المعايير البيئية على مستوى التخطيط والإدارة، وإنما امتدت إلى الشارع عبر حملات التوعية التي أطلقتها عديد من المؤسسات الحكومية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني للوصول إلى فئات المجتمع المصري كافة، بدءًا بالطلاب في المدارس من خلال المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية، حتى العاملين في مختلف المواقع، في إطار السعي الدؤوب نحو تفعيل الشراكة، بما يمثل انعكاسًا صريحًا لنهج الدولة القائم على الحاجة إلى تحقيق توافق مناخي دولي، انطلاقًا من الداخل عبر تحقيق تجربة مصرية رائدة، بعيدًا عن لغة التنظير التي ينتهجها أصحاب المصالح المتعارضة في مختلف المحافل الدولية، دون الوصول إلى حلول من شأنها احتواء الصراع مع الطبيعة[54].

وأخيرًا جاء موقع الوطن أقل اهتمامًا بتناول وعرض وتقييم الأداء الحكومي في ملف البيئة، وتركَّز الخطاب حول مطالبة الحكومة المصرية باتباع سياسات بيئية رشيدة من شأنها الحفاظ على البيئة، يأتي في مقدمتها معالجة المخلفات الزراعية والبلدية بطريقة صحية آمنة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المنشآت الصناعية المخالفة للاشتراطات البيئية، مع ضمان شراكة القطاع الخاص في التمويل المختلط لتحفيز التحول الأخضر[55].

5- خدمات البنية التحتية ومرافقها:

شهدت مصر قفزات متسارعة في تنفيذ وتطوير عدد كبير من مشروعات البنية التحتية، في مجالات الطرق والنقل والمواصلات والسكك الحديدية، ومياه الشرب، والكهرباء، والصرف الصحي، والاتصالات... إلخ، التي كان لها أثر في زيادة معدل الاستثمار الأجنبي في مصر.

ومن ثمَّ اهتم خطاب المواقع الصحفية المصرية، خاصةً موقعي المصري اليوم واليوم السابع مقارنةً بموقعي الوطن والشروق، بتناول وتقييم جهود الحكومة المصرية في تطوير البنية التحتية، وانعكاسها على تحسين مستوى معيشة المواطنين، وأشار الخطاب

الصحفي في موقع المصري اليوم إلى تهالك البنية التحتية في أكثر من محافظة، مما ألحق الضرر بالمباني والمنشآت، ونتج عنه سقوط كثير من العمارات والبنايات التي لها قرارات إزالة دون تنفيذها، التي أُنشأت بتواطؤ من العاملين في المحليات، واستشهدت الكاتبة الصحفية "إقبال بركة" بمحافظة الإسكندرية فقط، إذ يوجد فيها قرابة 300 ألف مسكن آيل للسقوط، إضافة إلى عدد كبير من المدارس، مما يشكل خطراً على أرواح طلابنا[56]، وعلى مستوى المرافق وأهمية ترشيد الاستهلاك، طالب "سليمان جودة" الحكومة المصرية بأن تبدأ بنفسها بترشيد استهلاكها من الكهرباء والمياه والغاز في مبانيها الحكومية أولًا، حتى تكون مثالًا يَحتذي به المواطن في حياته[57].

واهتم خطاب موقع الوطن بجهود الدولة في تنمية سيناء، من خلال توفير الخدمات والمرافق الأساسية والبنية التحتية، وتوفير سبل الحياة الكريمة بشكل عام، حيث وفَّرت الدولة مياه الشرب، وخاصة في الجنوب، بإنشاء وصيانة محطات تحلية مياه البحر بأحدث التكنولوجيا العالمية، وتطوير ورفع كفاءة وازدواجية الطرق المهمة، واستزراع الأراضي لإنتاج الخضراوات والفاكهة والمزارع السمكية، وإنشاء جامعة الملك سلمان، إضافة إلى عدد من مشروعات الخدمات المتكاملة التي توفر حياة كريمة للأهالي في مدن وقرى سيناء، وخاصة أهالي التجمعات البدوية[58].

وفي خطاب اليوم السابع، اهتم بنوع آخر من البنية التحتية، هو البنية التحتية التقنية، فأشار إلى حرص الدولة المصرية على تجديد البنية التحتية التقنية حتى يكون لها دور في ربوع الوطن؛ إذ يعد هذا الأمر مهمًا في تقدم الاقتصاد، فقد يصعب أن تدار المشروعات الاقتصادية بتنوعاتها بعيدًا عن البنية الأساسية التي تعمل على تحويل البيانات إلى معلومات تسهم في عملية الإنتاج؛ إذ تؤدي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً رئيسًا في تدعيم اقتصاد المعرفة، وتسريع وتيرة الابتكار، وسرعة وتخفيض تكلفة نقل المعارف داخل مصر من جهة، وبين الدولة والعالم الخارجي من جهة أخرى، وما يحدث من نقلة نوعية في الجمهورية الجديدة يؤكد التقدم الملموس نحو اقتصاد المعرفة[59].

6- الخدمات الصحية:

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريراً حول مستهدفات خطة العام المالي 2023/2022 في مجال الخدمات الصحية، وقالت الوزيرة الدكتورة هالة السعيد إن الرؤية التنموية لقطاع الخدمات الصحية تتمثل في أن يتمتع جميع أفراد الشعب بخدمات صحية عالية الجودة، من خلال نظام رعاية صحية كُفء وشامل، في إطار من المساواة والعدالة، واتفاقًا مع مستهدفات خطة التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، والمبادئ الرئيسة للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن خطة العام تحرص على مواصلة تفعيل البرامج والمبادرات والمشروعات الرامية للارتقاء بالصحة العامة للمواطنين، وتوفير التغطية الصحية الشاملة مع ضمان جودة الخدمات المُقدَّمة.

وترتكز خطة الدولة للنهوض بالخدمات الصحية على 3 محاور رئيسة، هي: أولًا: مبادرة 100 مليون صحة، التي تستهدف الكشف المُبكر عن أورام الثدي، وتوفير العلاج بالمجان، وتشمل المبادرة أيضًا التوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والحياة الصحية، والكشف عن الأمراض غير السارية، ثانيًا: منظومة التأمين الصحي الشامل، التي تعمل على التغطية الصحية الشاملة لجميع أفراد المجتمع، وعلى صعيد جميع المحافظات، ثالثًا: مبادرة حياة كريمة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية في المناطق الريفية والشعبية.

وعلى مستوى الخطاب الصحفي في المواقع الصحفية الخاصة، جاء موقع المصري اليوم أكثر المواقع الصحفية الخاصة اهتماماً بتناول الخدمات والرعاية الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين في جميع أرجاء الدولة، وأشار في خطابه إلى أن ملف الصحة يحتل أولوية قصوى في أجندة الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة، وحدوث طفرة نوعية كبيرة في المنظومة الصحية بكل أبعادها، تجسَّدت في المبادرات الرئاسية الصحية والتطوير الشامل والمستمر للمستشفيات الحكومية والجامعية وفق أحدث النظم الطبية[60]. ورغم ذلك يوجد قصور في تقديم الخدمات الطبية المتكاملة لأهل الريف، رغم وجود 377 مستشفى تكامليًا و5300 وحدة صحية منتشرة في مختلف محافظات مصر؛ إلاَّ أنها خاوية لا تقدم خدمة صحية وتحتاج إلى التجهيز والتفعيل والإدارة

الرشيدة، ومن ثمَّ يُمكن مشاركة القطاع الخاص في إدارة المؤسسات الصحية وتطويرها من أجل تحسين الرعاية الصحية التي تُقدَّم للمواطنين[61].

وسلَّط الخطاب الصحفي في بوابة الشروق الضوء على التغطية الصحية الشاملة وتطبيق منظومة التأمين الصحي الجديد، وتقييم جاد لما تحقق في السنوات الأربع الماضية منذ إقرار القانون في بداية عام 2018، وطالب الخطاب الصحفي بضرورة البدء في العمل على دمج المبادرات الصحية في قاعدة النظم الأساسية للرعاية الأولية هيكليًا وماليًا، والنظر ومراجعة التشريعات الصحية القائمة وضرورة غلق فجواتها، سواء بتعديلات في بعض القوانين، أو تفعيلها، أو تأسيس قوانين جديدة لازمة مثل قانون المسؤولية الطبية وحقوق المرضى[62].

وفي موقع الوطن، تناول الكاتب "محمد صلاح البدري" التحديات التي تواجه قطاع الصحة، ومنها كيفية الاستفادة من المبادرات الرئاسية للصحة العامة، وتحويلها من مبادرة إلى روتين عمل داخل منظومة الرعاية الصحية في مصر، وتحقيق التغطية الصحية عن طريق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين، وأخيرًا مناقشة أوضاع الفريق الطبي، وكيفية الحفاظ عليهم داخل البلاد؛ بدلًا من بحثهم عن فرص عمل في الخارج[63].

7- خدمات الدعم المباشر وبرامجه:

كفل قانون الضمان الاجتماعي رقم 137 لسنة 2010، وتعديلاته التي كان آخرها قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي الصادر في نوفمبر 2023، الحق لكل مواطن تحت خط الفقر، لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، في الحصول على الدعم النقدي، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة بحسب الأحوال، متى توافرت في شأنه حالة من حالات الاستحقاق المقررة وفقًا لأحكام هذا القانون، ومن أهم برامج الدعم النقدي في مصر برنامجا تكافل وكرامة، وفرصة.

وتوجد مساعدات استثنائية تُصرف للأفراد والأسر الفقيرة غير المستفيدين من الدعم النقدي والمساعدات المادية أو العينية أو كلاهما، في حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية لهؤلاء الأفراد والأسر[64]، وفي بوابة الشروق، شدَّد الخطاب الصحفي على

استمرار الحكومة في تقديم الدعم المادي الاستثنائي على البطاقات التموينية للأسر الأولى بالرعاية حتى 30 يونيو 2023، بقيمة 100 جنيه للبطاقة التموينية التي تضم أسرة واحدة، و 200 جنيه للبطاقة التموينية التي تشمل أسرتين أو ثلاث أسر، و300 جنيه لأكثر من 3 أسر، بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ 8.5 مليار جنيه، والتوسع في المعارض ومنافذ بيع السلع الغذائية بأسعار مُخفّضة للمواطنين[65].

ومن الفئات التي تحتاج أيضًا إلى الدعم، أشار الخطاب الصحفي في موقع المصري اليوم إلى أهمية توجيه الدعم النقدي للفلاح المصري في إطار ميكنة منظومة الحيازة الزراعية، وتوفير قاعدة بيانات قومية مدققة بكل حيازات الأراضي الزراعية على مستوى الجمهورية، لبناء منظومة حديثة ومتطورة للزراعة وتقنين أوضاع واضعي اليد، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية[66].

ويُعدَّ توفير السلع الاستراتيجية الغذائية ضمن خدمات الدعم المباشر التي تضمنها الدولة للمواطنين، وهو ما أشار إليه خطاب موقع اليوم السابع، من نجاح الحكومة في تأمين احتياجات الشعب المصري من السلع الاستراتيجية الغذائية من خلال بناء صوامع لتخزين الحبوب، التي أسهمت في رفع قدرة مصر على تخزين الحبوب لمدد أطول، وكذلك تقليل معدلات الفاقد من المخزون، وغيرها من الأمور التي كانت تعاني منها مصر في الماضي؛ الأمر الذي أسهم في خروج مصر خلال الأشهر الثلاثة الأولى لأزمة القمح العالمية، نتيجة القدرات التخزينية الكبيرة لدى الدولة المصرية، التي مكَّنتها من الاحتفاظ باحتياطي القمح والكميات التي استوردتها من الخارج.

إن تأمين احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الاستراتيجية الغذائية، وتوفير السلع في المنشآت والمجمعات الاستهلاكية والأسواق بكثرة خلال فترة الأزمة التي أثرت سلبًا في أكبر الاقتصادات العالمية، بأسعار في متناول الجميع على الرغم من الارتفاع عالميًا بشكل مخيف، يجعلنا نزداد ثقة في قرارات الحكومة، وقدرتها على التخطيط الاستراتيجي ومعالجة مواطن الخلل وإصلاحه قبل وقوع الأزمات[67].

8- تطوير المجتمعات الريفية (مبادرة حياة كريمة):

مبادرة أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2 يناير 2019 لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا، وتحسين مستوى حياة لهم على مستوى الدولة، كما تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية للمواطنين الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية[68]، كما تتضمن تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية، وإجراء العمليات الجراحية، وصرف أجهزة تعويضية، فضلًا عن تنمية القرى الأكثر احتياجًا وفقًا لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتجهيز الفتيات اليتيمات للزواج[69].

وعلى مستوى خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة، أكد خطاب موقع المصري اليوم نجاح المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" في تغيير وجه الحياة في كثيرٍ من القرى المصرية خلال عام 2021، من خلال ما نُفِّذ من مشروعات خدمية استهدفت تقديم خدمات لائقة للمواطنين في مختلف القطاعات بأسلوب حضاري، بعد أن عانى الريف المصري من التجاهل والتهميش على مدار عقود مضت، وركَّزت المشروعات الجاري تنفيذها على رفع المعاناة عن كاهل المواطنين في الريف، لتصبح الحياة على مستوى عالٍ من الجودة لا يقل عن المستوى الذي يُقدَّم في المدن[70].

وأكد خطاب موقع اليوم السابع أن الهدف من "حياة كريمة" هو حق الأقاليم والريف في التنمية العادلة، بعد عقود ظل فيها الريف مُهمَّشًا، بينما تتركز خطط التنمية في القاهرة والمدن الكبرى، حتى هذا لم يكن قائمًا على العدالة، وظلَّت الأقاليم بعيدة عن الاهتمام، ولكن خطط التنمية الآن تقوم على منح الأقاليم، وفي القلب الريف، كامل الحق في التنمية، بعد عقود ظل فيها الريف محرومًا من خدمات مثل الطرق والصحة والتعليم والاتصالات، على الرغم من أنه يضم أكثر من نصف التعداد السكاني لمصر.

وتتضمن مبادرة "حياة كريمة" النهوض بمكونات البنية التحتية، من مياه وكهرباء وغاز وصرف صحي، وتبطين الترع، ورصف الطرق، وخدمات الصحة والتعليم، وتشمل أكثر من 4500 قرية وتوابعها، خلال 3 سنوات، وتم رصد 700 مليار جنيه تضاعفت مع الوقت، ومن الواضح أن هناك إصرارًا على التحرك في المبادرة لاستكمال ما تم البدء

فيه، وظهر هذا في حجم وشكل التغيير الذي تم في قرى وتوابع بمحافظات المرحلتين الأولى والثانية[71].

وفي الخطاب الصحفي بموقع الشروق، وجَّه "عمرو هاشم ربيع" نقدًا رئيسًا للمشروع؛ وهو اهتمامه بمشروعات محددة ذات طابع خدمي يتعلق بالاحتياجات الاجتماعية للناس عامة، مثل الإسكان والصحة والتعليم، على حساب الاهتمام بالجانب الاقتصادي الرئيسي في المجتمعات الريفية، الذي يتمثل في الزراعة، وأهمية اهتمام المشروع بقضايا الفلاح كالأسمدة والبذور، وتسعير الحاصلات الزراعية، وفتح باب التصدير الخارجي لها، ومقاومة الآفات الزراعية، ودورات الري في ظل شُحِّ المياه، وغيرها من قضايا وأمور يكون الاهتمام بها بمثابة مدّ يدّ العون للفلاح للمساعدة على تحسين مستوى معيشته[72].

9- خدمات السكن الملائم (السكن المدعوم من الدولة):

تسعى الحكومة المصرية جاهدةً منذ عام 2014 لتوفير السكن الملائم للمواطنين، فعملت على إنشاء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة، وإعطاء الأولوية فيها للمواطنين ذوي الدخل المنخفض، وتقديم إعانات وقروض مالية منخفضة الفائدة للحصول على السكن الملائم، ومضاعفة معدلات إنشاء الوحدات السكنية في مصر بالمقارنة مع الأربعين سنة الماضية، وقد أسهم برنامج الإسكان الاجتماعي في تحسين كفاءة قطاع الإسكان، ووقف نمو المناطق العشوائية، عبر العمل على توفير مليون وحدة سكنية في 283 مدينة، إضافة إلى إطلاق المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" لتوفير سكن لائق ومناسب[73].

وأشاد الخطاب الصحفي في موقع المصري اليوم بالمبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"؛ أحد أهم المشروعات التي تنفذها الدولة، لتوفير وحدات سكنية لائقة في مجتمعات سكنية حضارية لشريحة من محدودي الدخل والشباب في مختلف مناطق الجمهورية بأسعار مُيسَّرة تناسب دخول المستفيدين، وإحدى آليات تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار سياسة الدولة الرامية إلى استدامة هذا المشروع القومي[74].

وأشاد الخطاب الصحفي في بوابة الشروق بجهود الحكومة المصرية في توفير السكن الملائم للمواطنين محدودي الدخل، من خلال مشروعات الإسكان الاجتماعي، وتوفير السكن البديل لقاطني المناطق غير الآمنة، وما تم تنفيذه من أعمال التطوير في المناطق

العشوائية أو غير المخططة، ووجود برامج مستدامة تسهم في بناء الإنسان المصري الذي يسكن هذه الوحدات البديلة، سواء كانت برامج تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية أو رياضية أو غيرها[75].

واستعرض "أحمد حسن" في موقع اليوم السابع، رؤية الحكومة وثقافتها واستراتيجيتها نحو البناء والعمران، التي استطاعت استعادة الثقة بينها وبين الشعب، وجعلت من مشروعاتها السكنية علامة تجارية تتسارع إليها جميع الفئات للحجز فيها، فالحكومة استطاعت أن تتفوق على نفسها، وأن تغير فكرها ورؤيتها لدرجة وصلت إلى أنها أصبحت تتفوق على فكر القطاع الخاص نفسه، الذي ظلَّ دون منافس لسنوات عديدة، فوجهت الدولة مشروعاتها السكنية إلى جميع المستويات؛ بدايةً من مشروعات الإسكان الاجتماعي المُوجَّهة إلى محدودي الدخل، وهي مشروعات متكاملة الخدمات والمرافق، ثم مشروعات الإسكان المتوسط "دار مصر"، و"سكن مصر"، المُوجَّهة إلى أصحاب الدخل المتوسط، التي يُعد البداية الحقيقية لدخول وزارة الإسكان الاجتماعي مجال الإسكان المتوسط، يليها مشروعات الإسكان الفاخر "مشروع جنة" المُوجَّه للفئات أصحاب الدخل المرتفع، وبعدها انطلقت مصر للتجربة الأعلى والأكبر، وهي تجربة ما بعد الإسكان الفاخر؛ تجربة بناء الأبراج، سواء في العلمين الجديدة أو العاصمة الإدارية الجديدة[76].

10- خدمات الطرق والنقل:

ركَّزت الحكومة المصرية منذ عام 2014 حتى الآن على مشروعات البنية التحتية، وعلى رأسها مشروعات الطرق والنقل؛ إذ وضعت الدولة الخطة الشاملة لتطوير وتحديث عناصر منظومة النقل بتكلفة نحو تريليوني جنيه خلال الفترة 2014-2024.

تستهدف الدولة من وراء ذلك تحقيق نهضة شاملة في قطاعات النقل المختلفة ورفع مستوى الخدمات، مع الحفاظ على البيئة للانتقال نحو النقل المستدام، ووضعت الدولة المشروع القومي للطرق في مقدمة أولوياتها للنهوض بالبنية التحتية.

واهتم المشروع بتحسين جودة الطرق والمحاور وتوسعتها، والعمل على رفع كفاءتها، مع إنشاء طرق جديدة، والعمل على ربط شبكة الطرق بخطط التنمية

الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وتعزيز فرص التكامل الاقتصادي من الدول المجاورة على طول المحاور الرئيسة[77].

وللحفاظ على جهود الدولة في إنشاء شبكة طرق جيدة تغطي مختلف أنحاء الجمهورية، طالب "محمد أمين" في مقاله المنشور بموقع المصري اليوم، أن يؤدي المواطن دوره الوطني في الحفاظ على أمن وسلامة هذه الطرق التي تخدم أجيالًا أخرى قادمة، والتواصل المباشر مع مسؤولي المحليات حال وجود أي مشكلات تعوق أو تعطل هذه الطرق عن خدمة المواطنين[78]، كما اهتم خطاب موقع الشروق بمنظومة النقل في مصر وتطويرها، وخاصة مرفق السكك الحديدية الذي يخدم قطاعًا عريضًا من المواطنين، وخاصةً أبناء الصعيد، والاعتماد على الحلول التكنولوجية الجديدة لتطوير عمل المنظومة[79]، وأشار خطاب موقع اليوم السابع إلى أننا تجاوزنا الواقع المرير الذي كانت تعاني منه القاهرة ومعظم مدن محافظات مصر بفضل شبكة طرق ومحاور وكباري، وتحديث النقل العام والجماعي وحل مشكلاته، مع توسيع خطوط مترو الأنفاق والمونوريل، لتسهيل انتقال المواطنين في شبكة مواصلات عامة متكاملة، إضافة إلى خطوط القطارات والكهرباء السريعة التي تربط موانئ البحر الأحمر بموانئ البحر المتوسط، وتربط القاهرة بالمحافظات شمالًا وجنوبًا، والمناطق السياحية الشاطئية مع السياحة الثقافية في الأقصر وأسوان، توازيًا مع تطوير الريف والأقاليم، وإعادة تعمير سيناء وربطها بالوادي والدلتا من خلال الأنفاق والكباري، واستصلاح الأراضي ومحطات تنقية وتحلية المياه، التي توفر سبل التنمية المستمرة، وتضيف للجغرافيا والتنمية مجتمعات تتوازى وتتواصل مع التنمية في القطاع الغربي ضمن أكبر عمليات التنمية التي تشهدها مصر على مدى عقود[80].

ثانيًا: تحليل الأطر المرجعية التى استند إليها خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة:

تنوعت الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة عند تناولها لأداء الحكومة المصرية نحو تحسين جودة حياة المواطنين، ما بين مرجعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية، إضافة إلى السياسات العامة للدولة، إلاَّ أن الباحث رصد اهتمام خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة بمرجعيات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، التي جاءت في مقدمة المرجعيات التي اعتمدت عليها

المواقع الصحفية المصرية الخاصة، وخاصةً موقعي المصري اليوم واليوم السابع، وجاءت الأطر المرجعية التي استند إليها الخطاب الصحفي في مواقع الصحف المصرية الخاصة عند تقييمها لأداء الحكومة المصرية نحو تحسين جودة حياة المواطنين، حسب درجة أهميتها كما يلي: التنمية الاقتصادية (36.8٪)، المسؤولية الاجتماعية (26٪)، المرجعية الثقافية (16.3٪)، السياسة العامة للدولة (15.3٪)، المرجعية القانونية (3.5٪)، مرجعية الاهتمامات الإنسانية (1.6٪)، وأخيراً مرجعية التنمية البشرية (0.5٪).

1- مرجعية التنمية الاقتصادية:

استند خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة إلى مرجعية التنمية الاقتصادية؛ بهدف تسليط الضوء على جهود الدولة في تحسين جودة حياة المواطنين، وخاصة الفئات الأولى بالرعاية في المناطق الريفية والشعبية من خلال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، وبالتوازي مع هذه الجهود، اقترحت وزارة التنمية المحلية تحويل المحافظات إلى أقاليم اقتصادية ذات خصوصية تستفيد من مقومات كل محافظة، بهدف الاستفادة من قدرات كل محافظة وتعظيم إمكانياتها، لخلق آفاق عملية على أرض الواقع لتعزيز برامج التنمية الاقتصادية المحلية بالمحافظات، وزيادة كفاءة سوق العمل، وتشكيل مجالس اقتصادية تشارك في وضع الرؤية التنموية والخطة الاستراتيجية لكل محافظة، ودعم سياسات التشغيل وتحسين ظروف العمالة وخلق فرص عمل محلية مستدامة[81]، ولأن مصر بلد زراعي بالأساس؛ طالب "أحمد إبراهيم" الحكومة بتطوير قطاع الزراعة وتحسين حياة الفلاحين من خلال مبادرة "حياة كريمة"، بتخصيص أراضٍ في القرى للتصنيع الزراعي، والسماح بإقامة مزارع للمواشي والدواجن والأسماك، مما يحقق فوائد كثيرة، منها القضاء على البطالة والجريمة وتقليل الفاقد والهدر، وتخفيض الأسعار، وإنتاج السلع الاستراتيجية للسوق المحلية والتصدير، كما طالب بضرورة تسويق إنتاجه، والدولة تحاول حالياً التغلب عليها من خلال الزراعة التعاقدية التي يُتوسع في تطبيقها بشراء المحاصيل قبل زراعتها، لضمان سعر عادل للفلاح ومخفض للمستهلك، بعيداً عن جشع التجار، وأيضاً دعم مستلزمات الإنتاج، لأن ارتفاع أسعارها يؤثر سلباً على الفلاحين، ويتضرر

منه كل فئات الشعب، هذا إضافة إلى خروج نقابتهم للنور مع التأمين الصحي والمعاش، وفي هذا رد الجميل للفلاحين وسداد جزء من ديونهم[82].

2- مرجعية المسؤولية الاجتماعية:

استندت خطابات المواقع الصحفية الخاصة إلى مرجعية المسؤولية الاجتماعية عند تناولها دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ممثلين في "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي"، الذي يقدم المساعدات في جميع المجالات التي لا تستطيع الحكومة وحدها الوفاء بها، وصلت قيمتها إلى 14 مليار جنيه لمجالات العمل الخيري، وهو ما دفع الرئيس أكثر من مرة للإشادة بالدور الكبير للتحالف الذي حقق نتائج كبيرة[83].

وفي خطاب موقع الوطن، أثار "أحمد عبد الظاهر" قيمة التضامن الاجتماعي كأحد المقومات الاجتماعية الأساسية في جميع المجتمعات، وأن تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي مسؤولية الجميع، سواء أفرادًا أو مؤسسات حكومية وخاصة على حد سواء، فالتضامن والتكافل من الأهداف الأساسية التي تسعى المنظومة الاجتماعية لتحقيقها في سبيل الوصول لمجتمع مترابط ومتماسك، بما يقود إلى تعزيز الوحدة الاجتماعية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الأمن القومي وتقويته في مواجهة حروب الجيل الرابع التي انتشرت في الوقت الحالي، وصارت أكثر فتكًا في بعض الأحيان من الحروب التقليدية[84].

3- المرجعية الثقافية:

استند الخطاب الصحفي في المواقع الصحفية الخاصة إلى عديد من المرجعيات الثقافية، لعل أبرزها ما جاء في مقال منشور في موقع المصري اليوم، ركَّز على ما توصل إليه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية من وضع رؤية استشرافية علمية للمجتمع تحت عنوان "استشرافات النخبة المثقفة لمستقبل أنساق القيم الاجتماعية في مصر"، ومحتوى هذه الدراسة كفيل بفهم ما نحن فيه من أزمات فكرية وثقافية حقيقية تجعل من إعادة بناء الوعي مسألة حياة أو موت، الدراسة ترصد الأنساق القيمية في مصر بين التقليد والحداثة وتقاطعاتها مع الفئات والشرائح الاجتماعية الطبقية المختلفة، إضافة إلى التغيرات الكبرى التي طرأت على البنية الطبقية في مصر، وهذا رصد وثيق الصلة بالنسق القيمي الاقتصادي ودور الدولة التنموي أيضًا، إضافة للنسق القيمي السياسي، ومنه الإسلام السياسي الذي ما زال متغلغلًا في صميم بناء المجتمع الثقافي،

بفعل تجذّرها في المجتمع على مدار عقود، والنتيجة هي وجود مجموعة من العوامل الفاعلة في التغير القيمي المستقبلي، منها: نوعية التعليم، وطبيعة البنية الطبقية، والمكون الديني، ونوعية الخيار التنموي الذي تتبناه الدولة، وأركان البناء المحددة للمستقبل ورؤية مصر الاستشرافية، وأخيراً تواصل دور وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، كمؤثر قوي في العولمة الثقافية[85].

4- مرجعية السياسة العامة للدولة:

اتفقت خطابات المواقع الصحفية المصرية الخاصة على توجه السياسة العامة للدولة نحو بذل أقصى جهد لاستكمال مسيرة العمل نحو تحقيق خطط الدولة المصرية للتنمية الشاملة، والتنسيق المستمر في الملفات المشتركة التي تتقاطع اختصاصاتها بين أكثر من وزارة، ومتابعة تنفيذ جميع المشروعات التي تضعها الدولة على أجندة الأولويات في هذه المرحلة، التي يأتي في مقدمتها تلك التي تخدم قطاعاً عريضاً من الأهالي، ولا سيما المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف[86]، أيضاً برزت السياسة العامة للدولة من خلال إبراز دور الحكومة المصرية في تعزيز برامج التنمية الاقتصادية المحلية بالمحافظات، وزيادة كفاءة سوق العمل وتشكيل مجالس اقتصادية تشارك في وضع الرؤية التنموية والخطة الاستراتيجية لكل محافظة، ودعم سياسات التشغيل وتحسين ظروف العمالة وخلق فرص عمل محلية مستدامة تتلاءم مع سوق العمل، من خلال إنشاء آليات مؤسسية مستدامة للحد من الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وإعداد استراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية لكل محافظة تتضمن استراتيجيات للقطاعات الاقتصادية المحلية، وتشكيل مجلس استشاري اقتصادي لتحديد احتياجات كل محافظة من المشروعات الاقتصادية، وفقاً للأولويات، مع تحسين وتطوير وتعزيز القوى العاملة من خلال دعم المهارات الإنتاجية والتوظيف، إضافة إلى توفير فرص عمل جادة للشباب، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتطوير المناهج الخاصة بمدارس التعليم الفني، ودعم المبادرات التي تختص بتنمية العنصر البشرى، خاصة خريجي المدارس الفنية[87].

وركَّز خطاب موقع الوطن على اهتمام السياسة العامة للدولة نحو تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها، ولا تتوانى الدولة في اتخاذ

الإجراءات التي تساعد على ذلك، ومنها سن التشريعات والقوانين التي تحافظ على الرقعة الزراعية من التآكل والتعدي عليها، سواء بالبناء أو التلوث، وفي هذا الصدد أصدرت الدولة في الثالث من نوفمبر 2022 القانون رقم 164 لسنة 2022، بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم 53 لسنة 1966، وبموجب هذا التعديل شدّد المشرّع العقوبات المقررة على كل من يتعدى على الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة[88].

وفي اليوم السابع، أشار "أكرم القصاص" إلى حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن السياسات العامة التي اتبعتها الدولة المصرية للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية، بكثير من الإجراءات شأن الدول والاقتصادات الكبرى، مثل رفع الفائدة أو الأسعار، وترشيد الاستهلاك أو تخفيض الدعم، وتوزيع الأعباء، ورفع أسعار الخدمات والطاقة، إضافة إلى تطبيق الدولة صيغة متوازنة ومساعدات لفئات ضعيفة وعمالة مؤقتة، وقبلها عَبَرت الدولة تهديدات الإرهاب وأزمة كورونا والتراجع الاقتصادي، وسارت في طريق البناء، وأنتجت أصولًا تمثل عناصر جذب استثماري، كل هذا يجب أن يوضع في الاعتبار، ويعطي أملًا في تخطي أزمة لم تترك اقتصاداً في العالم دون أثر[89].

5- المرجعية القانونية:

لم يغفل الخطاب الصحفي في المواقع الصحفية المصرية الخاصة أهمية الأُطر والقواعد القانونية المُلزمة للجميع، التي تضمن بيئة آمنة وعادلة لنمو الاقتصاد وحماية الاستثمار في مصر، ورغم ذلك أشار تقرير منظمة (WJP) World Justic Project العام 2023، إلى أن مصر تحتل المرتبة 136 بين 142 دولة من دول العالم في مجال سيادة القانون[90]، هذا النوع من التصنيف يضرب أي جهود لتحسين صورة الاستثمار وسمعته في مصر، قد لا يكون ما جاء في التقرير سليماً أو دقيقًا، فالتقارير الدولية ليست معصومة من الخطأ أو الانحياز، ولكن يجدر على الأقل أخذها بجدية ودراستها والرد عليها بشكل جاد، الأمر الآخر يتعلق بالشق الرقابي، وهو أمر مهم من أجل حماية المال العام ومنع التلاعب، لكن أن تصبح كل أجهزة الدولة ذات طبيعة رقابية؛ هذا وضع معرقل للغاية، والمبدأ المطلوب حمايته أن تقتصر الرقابة على الجهات المختصة بذلك قانونًا، أما

بقية الجهات غير المعنية فعليها أن تساعد المستثمرين وتدعمهم، أو على الأقل تتركهم يمارسون نشاطهم في حرية وأمان[91].

كما اعتمد "عماد الدين حسين" على المرجعية القانونية في مقاله المنشور في بوابة الشروق عند تناوله لقضية مشروع قانون صندوق هيئة قانون السويس، الذي تنظره لجنة مشتركة من اللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب لمناقشة تعديلات القانون رقم 30 لسنة 1975 بنظام هيئة قناة السويس، بمشاركة "الفريق أسامة ربيع" رئيس هيئة قناة السويس، وممثلين عن عدد من الهيئات والوزارات والمؤسسات المعنية، إلاَّ أنه طالب الحكومة بعرض مشروعات القوانين على الحوار المجتمعي الحر، حتى وإن لاقت تأييد مجلسي النواب والشيوخ، حتى لا تستغل الكتائب الإلكترونية نقص المعلومات ونشر شائعات من قبيل "عرض قناة السويس للبيع مثلًا"، مما دفع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ورئيس مجلس النواب إلى نفي هذه الشائعة، كما عقد رئيس هيئة قناة السويس مؤتمرًا صحفيًا عالميًا للرد على هذه المخاوف، ومن ثم طالب الكاتب بضرورة طرح الموضوعات المهمة على الحوار المجتمعي، تجنبًا لترويج الشائعات والأخبار الكاذبة وتشوية صورة الحكومة[92].

6- مرجعية الاهتمامات الإنسانية:

من الخطابات الصحفية المؤثرة، التي ركّزت على الجانب الإنساني، الحديث عن عجز مستشفى سرطان الأطفال 57357 عن الاستمرار في تأدية خدماتها العلاجية والمجانية لأكثر من ستة أشهر، مما يهدد حياة الأطفال بالموت إذا لم تُسعف بالجرعات الكيماوية المتممة لشفائهم، التي غالبًا ما يحتاجها المريض لمدة عام أو عامين، وإغلاق أبوابها أمام من في قائمة الانتظار الطويلة، ومن ثم تأتي المطالبة بتضافر الجهود الحكومية والأهلية والشعبية بإعداد وتنفيذ خطة قومية لضمان استدامة مستشفى 57357 وغيرها من المؤسسات العلاجية الخيرية، من أجل تقديم الرعاية الصحية المستحقة للمواطنين[93].

7- مرجعية التنمية البشرية:

من أهم الموضوعات التي ركَّز عليها الخطاب الرئاسي في الفترة السابقة هي ربط مخرجات العملية التعليمية بسوق العمل، مع التركيز على التخصصات التي تخدم الفرد والمجتمع، وهو ما دفع الخطاب الصحفي إلى التركيز على الفجوة الكبيرة بين البرامج

التعليمية في الجامعات المصرية، ومتطلبات سوق العمل التي شهدت تطورا كبيراً في نوعية التخصصات المطلوبة، وعدم كفاءة كثير من الشباب لهذه الفرص التي تحتاج تأهيلًا أكاديميًا وتدريبيًا متخصصًا، وهو ما دعا الحكومة المصرية الاهتمام بمحورين: الأول محور التعليم، سواء التعليم الفني الذي يمثل أساسًا لخدمة الصناعة، أو التعليم العالي من خلال إنشاء جامعات تكنولوجية تتضمن برامج دراسية وتخصصات حديثة تناسب سوق العمل، وتكون جسرًا بين الجامعات والصناعة والمجتمع.

والمحور الثاني: يتمثل في تنمية الكوادر البشرية من خلال التأهيل والتدريب وإعداد كوادر جديدة وبناء قدراتهم، واقتراحات بالتوسع في الأكاديميات والمراكز التي تُعيد تأهيل الكوادر وتدريبهم على العمل الخاص، أو الالتحاق بسوق العمل، والواقع أن الدولة اهتمت بعنصر تدريب الكوادر، وتقوم الأكاديمية الوطنية للتدريب بدور مهم في تخريج الشباب وتدريبهم وتأهيلهم، منذ نشأت بمبادرة من الرئيس السيسي، وتمثل خطوة يمكن التوسع فيها وإقامة فروع لها بالمحافظات، يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في تدريب الشباب وتأهيلهم للعمل الأهلي والتطوعي، أو حتى تأهيلهم لسوق العمل أو العمل الخاص[94].

وفي مقال منشور بموقع الوطن، أثار "ياسر عبد العزيز" مشكلة الفجوة الكبيرة بين ما يدرسه الطالب الجامعي من مقررات دراسية وتخصصات نظرية، والممارسات التي يتطلبها سوق العمل، ومن ثمَّ يتطلب الأمر من إدارة الجامعات والكليات توفير فرص التدريب العملي لمنسوبيها، واعتبار هذا التدريب جزءًا حيويًا من العملية التعليمية، مع تطوير العملية التعليمية واستدامتها على أسس أكاديمية تتسق مع مخرجات التعليم وتعزيز عملية التعلم[95].

ثالثًا: تحليل مسارات البرهنة في خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة:

أ- مسارات البرهنة المنطقية:

اعتمد خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة على عدد من مسارات البرهنة المنطقية، عند تقييمه دور الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين وبشكل أكبر من مسارات البرهنة غير المنطقية (66.3٪)، وجاءت هذه المسارات حسب درجة اعتماد المواقع الصحفية عليها كما يلي: عرض أهمية الحدث والحلول المقترحة (23.7٪)، الاستشهاد بالأدلة والبراهين (13.7)، تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات (12.6٪)، الترابط

بين الأسباب والنتائج (11.6٪)، وأخيراً جاء عرض وجهتي النظر في المرتبة الأخيرة بين مسارات البرهنة المنطقية المستخدمة (4.7٪).

1- عرض أهمية الحدث والحلول المقترحة:

قَدَّم الخطاب الصحفي بالمواقع الصحفية الخاصة عدداً من الحلول لكثير من المشكلات التي تواجه الحكومة المصرية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، ومنها ما أشار إليه "د. نبيل صبحي" في مقاله المنشور في موقع المصري اليوم، حول كيفية التصدي للتغيرات المناخية وارتفاع نسبة الكربون في الهواء، وتقليل آثارها السلبية في حياة المواطنين، وذلك من خلال التركيز على التشجير بأشجار التظليل، وتجريم قطع الأشجار مقاومة التصحر، والبحث عن بدائل الأسمنت، وإغلاق مكامير الفحم ومصانع الطوب الأحمر، وتقليص الاعتماد على أجهزة التكييف، والاعتماد على الطاقة الطبيعية والمتجددة، وتحجيم معدل النمو السكاني[96].

كما تناول "أحمد حسن" في مقاله المنشور في موقع اليوم السابع الأزمة التي يمر بها القطاع العقاري، نظراً للظروف الاقتصادية في الفترة الأخيرة، نتيجة لارتفاع كبير في مدخلات البناء بسبب تحرير سعر الصرف، وهو ما يعمل على زيادة كبيرة في أسعار العقارات قد تصل إلى 50٪، بالمقارنة بأسعار العقارات في العام الماضي، وهو ما سيؤدي إلى تراجع في مبيعات الشركات العقارية خلال العام الجاري، نظراً لتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وقدَّم الكاتب بعض الحلول لهذه الأزمة، من بينها صندوق دعم الفائدة، الذي طالب به عدد كبير من المطورين، وهو ما يتيح للبنوك عنصر الأمان الحقيقي لضمان القروض التي تمنحها للشركات، وكذلك سيكون هذا الصندوق عنصر الأمان بالنسبة للمواطن لضمان استلام الوحدة الخاصة به في الموعد المحدد، كما يمكن خصم 1٪ من مختلف الأراضي التي تباع للمطورين، ووضعها في صندوق دعم الفائدة، مقابل منح تلك الشركات قروضاً ميسرة لتمويل تنفيذ الوحدات، ويُسمح للشركات نفسها ببيع تلك الوحدات بنظام التمويل العقاري، وتسهيل الإجراءات التي تسمح بذلك، وهو ما تضمن تفعيل التمويل العقاري بشكل كامل، ويصب في مصلحة القطاع العقاري والاقتصاد المصري[97].

2- الاستشهاد بالأدلة والبراهين:

استشهد "أحمد عبد الظاهر" في مقاله المنشور بموقع الوطن بالمادة الثامنة من الدستور المصري 2014، للتدليل على أهمية التضامن الاجتماعي كأحد المقومات الأساسية للمجتمع، والتزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون[98]، وفي مقال آخر له حول مشروع قانون صندوق قناة السويس، استند خطاب بوابة الوطن إلى المادة الثالثة والأربعين من الدستور المصري، للتدليل على أهمية قناة السويس، والتزام الدولة بحمايتها وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممراً مائياً دولياً مملوكًا للمصريين، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة بصفته مركزًا اقتصادياً متميزًا[99].

وفي مقال منشور على موقع المصري اليوم، تناول "محسن عبد الرازق" دليل معايير الاستدامة البيئية، الذي أعدَّته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة البيئة، وطرح الإصدار الأول عام 2021 تحت مسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وقد أُعدَّ هذا الدليل بهدف توفير المعايير الإرشادية لدمج معايير التنمية المستدامة في الخطط التنموية، بما يُعظِّم المردود التنموي، ويُحسّن جودة حياة المواطنين، ويحدد الدليل معايير الاستدامة الحالية على مستوى 14 قطاعًا من القطاعات الاقتصادية، والجهات المسؤولة عنها، وعن قياس مؤشرات الأداء ذات الصلة التي تقيس الأثر التنموي لمختلف المشروعات والتدخلات، وبذلك تساعد متخذ القرار على تحديد المشروعات ذات الأولوية من منظور السلامة والاستدامة البيئية، بما يتوافق وخطط التنمية المستدامة[100].

3- تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات:

ارتكز الخطاب الصحفي في المواقع الصحفية الخاصة على الاعتماد على تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات للكشف عن جهود الحكومة في مختلف المجالات من أجل تحسين حياة المواطنين، ومنها مثلًا التركيز على حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الخدمات الصحية؛ إذ تستهدف خطة الدولة للنهوض بالخدمات الصحية تخصيص استثمارات كلية تُقدر بنحو 54.9 مليار جنيه، بنسبة 3.9٪ من الاستثمارات الإجمالية للخطة في العام ذاته.

ومن المبادرات والمشروعات التنموية لتطوير الخدمات الصحية وتحسينها: التأمين الصحي الشامل، ويضم إنشاء وتطوير 94 مستشفى و448 وحدة صحية، وإنشاء وتطوير 148 مستشفى تابعًا لأمانة المراكز الطبية المتخصصة، وتوفير 1500 سرير رعاية مركزة في جميع المحافظات، مع التركيز على 6 محافظات، هي قنا والبحيرة وسوهاج والمنيا والسويس والجيزة، وزيادة أَسِرّة المستشفيات الحكومية بنسبة 11٪، والانتهاء من إنشاء وتطوير 29 مستشفى يتراوح متوسط نسبة إنجازها 90٪ حاليًا باعتمادات 800 مليون جنيه لعام الخطة، والانتهاء من إنشاء وتطوير 7 مستشفيات جامعية، بتكلفة 5.1 مليار جنيه، واعتمادات لعام 2022- 2023 قدرها 1.1 مليار جنيه.

كما تستهدف الخطة إحداث تطوير شامل لـ52 مستشفى تكامل لتكون مراكز متكاملة لصحة وتنمية الأسرة في مراكز المرحلة الأولى، في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، فضلًا عن إنشاء وتجهيز 16 مستشفى مركزيًّا و899 وحدة صحية، وتوفير ألف سيارة إسعاف، وإنشاء وتطوير 15 مستشفى و104 وحدات صحية، في إطار مبادرة «تطوير التجمعات الحضرية ضمن حياة كريمة»، باعتمادات 2.8 مليار جنيه، وإنشاء مبنى حديث ومتطور ومتكامل للمعامل المركزية في مدينة بدر، باعتمادات 350 مليون جنيه[101].

وفي مجال الحماية الاجتماعية، اعتمد خطاب بوابة الشروق على تقديم الحقائق والأرقام والإحصائيات، حين تناول جهود الدولة في توفير التغذية المدرسية لطلاب المدارس على مستوى الجمهورية، بمناسبة افتتاح المرحلة الثانية من المدينة الصناعية "سايلو فودز" الغذائية يوم الخميس الموافق التاسع من فبراير 2023 في مدينة السادات بمحافظة المنوفية بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، واستعرض الخطاب بالإحصائيات والأرقام عدد المصانع وخطوط الإنتاج، وحجم الإنتاج في المرحلتين الأولى والثانية، وعدد الطلاب المستفيدين من التغذية المدرسية، إضافة إلى رأس مال الشركة وتكلفة الإنتاج[102].

4- عرض وجهتى النظر:

كان هناك توجه واضح في خطاب المواقع الصحفية الخاصة نحو عرض أكثر من وجهة نظر حول بعض القضايا المهمة، وجاء في مقدمتها الموضوعات الاقتصادية، وكان من أبرز الموضوعات الاقتصادية الشائكة، التي أُثيرت في الحوار الوطني في الجلسة التي عقدها المحور الاقتصادي يوم الثلاثاء الموافق 13 يونيو 2023، حول أولويات الاستثمارات العامة وسياسة ملكية الدولة نظرًا لأهميتها وارتباطها بكثير من الجدل في المشهدين السياسي والاقتصادي، واستعرض الكاتب "عماد الدين حسين" آراء المشاركين في الجلسة، التي أشار بعضها إلى عدم وجود مناخ صحي مُهيأ لجذب فرص الاستثمار الأجنبي إلى مصر، ومنها على سبيل المثال وجود بعض القوانين غير المرنة التي تعرقل عملية الاستثمار، إضافة إلى وجود الحكومة في كثير من الأنشطة الاقتصادية، رغم صعوبة تخارج الدولة من النشاط الاقتصادي في بعض القطاعات مثل الإنفاق العسكري والبنية التحتية، إلا أنه توجد مطالبة شديدة للحكومة بترك فرصة للقطاع الخاص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية المتنوعة، وإذا كان لا بُدَّ من التنافس في بعض المجالات يجب أن يكون هناك حياد تشريعي وضريبي وتمويلي[103].

ومن بين الموضوعات التي لاقت نقاشًا مجتمعيًا، وأفرزت عديدًا من وجهات النظر، رؤية الدولة للنظام التعليمي في المستقبل؛ إذ دعا الرئيس "عبد الفتاح السيسي" مجلس أمناء الحوار الوطني لعقد جلسة خاصة للجنة التعليم والبحث العلمي، التابعة للمحور المجتمعي؛ لمناقشة مشروع إنشاء المجلس الوطني الأعلى للتعليم والتدريب المُقدَّم من الحكومة، حتى يمكن توسيع النقاش حول المجلس الذي يمثل خطوة مهمة ضمن استراتيجية التعليم، ويكون مظلة للتعليم تعالج التعدد في أنواع التعليم وأشكاله، ووجود نظام تعليمي واحد، لا يتعارض مع التنوع، لكن مع وجود ثوابت تتعلق بتخريج أجيال تعرف بعضها، لا أنواع من التعليم تنتج أشخاصًا غرباء عن بعضهم ولا يعرفون إلى أي الهويات ينتمون[104]، إلاَّ أنه توجد وجهات نظر أخرى ترى أن النزول إلى أرض الواقع يفرض شروطه دائمًا، يمكن أن تعتمد أفضل البرامج المُطبَّقة عالميًا ولا تحقق مردودًا مقنعًا بسبب طبيعة البيئة وعمق تحدياتها، فنحتاج منظومة تتيح للمصريين أن يعرفوا

أنفسهم جيدًا، ويحيطوا علمًا بشركائهم من بقية الفئات، وأن نكون قادرين على مسايرة سوق العمل بالداخل والخارج، وألاَّ نغفل عن حاجتنا لموارد عالية التأهيل، أو عن فرص ومنافع تصدير الكوادر المهنية[105].

ومن مسارات البرهنة الأخرى: **الترابط بين الأسباب والنتائج**، ومنها على سبيل المثال ما جاء في خطاب موقع الوطن؛ إذ أكدت "سحر جعارة" أن مهمة بناء الإنسان معرفيًا وثقافيًا أصبحت مهمة معقدة في مجتمع يعاني الغلاء، ويفتقد منظومة تعليمية سليمة وميزانية كفيلة بتحريك عجلة البحث العلمي، حتى أصبح على المثقف أن ينغلق على ذاته، ويترك الشعب يفتش عن احتياجاته الأساسية من مأكل ومسكن ورعاية صحية! ما أدى إلى غياب الثقافة عن أجندة العمل الوطني واقتصارها على المهرجانات ومعرض للكتاب، وانهيار قصور الثقافة وتهميش شباب الأقاليم وصعيد مصر، مما يجعلهم أرضًا خصبة لاستقبال كل الأفكار التكفيرية التي تضمهم إلى كتائب التنظيمات الإرهابية[106].

ب- مسارات البرهنة غير المنطقية:

استند خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة إلى عدد من مسارات البرهنة غير المنطقية عند تقييمه لأداء الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين، وجاءت حسب درجة الاعتماد عليها كما يلى: عرض وجهة نظر واحدة (9.5٪)، برهنة هجومية (6.3٪)، برهنة دفاعية (5.8٪)، تجهيل مصادر المعلومات (5.2٪)، استمالات عاطفية (4.7)، وأخيرًا جاء استخدام أسلوب التعميم واستخدام الصياغات الإنشائية في المرتبة الأخيرة بنسبة (2.6٪).

1- عرض وجهة نظر واحدة:

ومن الآراء الأحادية في الخطاب الصحفي التي اكتفت بوجهة نظرها دون غيرها، ما كتبه "محمود البرغوثي" في مقاله المنشور في بوابة الوطن حول الخداع الإعلامي الذي يمارسه مسؤولو صندوق دعم الصادرات التابع لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية، بشأن دعم الصادرات الزراعية، رغم قراراتهم بإلزام المصدرين بالتنازل عن 15٪ من مستحقات ما قبل 31 يونيو 2021، نظير استعجال الصرف، وعن 8٪ من مستحقاتهم عن صادرات ما بعد 1 يوليو، على أن تخصم من المبالغ المتبقية من مديونياتهم للضرائب العامة والجمارك، والضرائب العقارية بنظام "المقاصة"؛ رغم أن معظم المصدرين الصغار

(90٪) غير مدينين للضرائب ولا للجمارك. هذه المبادرة عبارة عن "إقرارات إذعان" تُدخل مصدري الحاصلات الزراعية نفقًا غير آمن، والخروج منه ليس مضمونًا، فيتساقطون واحدًا تلو الآخر، ليخرج معهم آلاف العاملين إلى دوائر البطالة، بقرار غير رسمي من أعضاء مجلس إدارة صندوق دعم الصادرات[107].

ورغم أهمية مشروع محطة "الضبعة" النووية لإنتاج الكهرباء والأغراض السلمية التي ستسهم في مشروعات البناء والتنمية المستدامة، فإن الكاتب "محمد السيد صالح" تَبَّنى وجهة نظر أحادية، خلال مقاله المنشور في موقع المصري اليوم، حول مستقبل المشروع في ظل التحديات التي تواجهها روسيا وشركاتها بعد غزوها لأوكرانيا، وطالب الكاتب بإعادة التفكير في مكان مشروع الضبعة النووي ونقله عدة كيلو مترات في قلب صحراء الضبعة، وذلك – من وجهة نظره- لسببين: الأول تحويل الموقع الحالي للاستثمار السياحي؛ إذ تقدر قيمته بما يزيد على 50 مليار جنيه، بما يسهم في إنعاش خزانة الدولة، والثاني أن نقل المشروع إلى الموقع المقترح سيكون أكثر سهولة وسيمنح الأمان لجميع المستثمرين والسكان بطول الساحل[108].

2- برهنة هجومية:

ظهرت البرهنة الهجومية في أكثر من موضع في الخطاب الصحفي للمواقع الصحفية المصرية الخاصة، وخاصةً ما من شأنه أن يهدد حياة المواطنين، مثال الرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الطبي الخاص في مصر، فقد هاجم "محمد صلاح البدري" القطاع الخاص في مجال الصحة بمصر، واصفًا إياه بأنه غير مُنظَّم، ويعمل في جزر منعزلة عن بعضه، بل وعن احتياجات المواطن أو الدولة لوجوده، وفي ظل إشراف ورقابة غير فاعلة لا تتمكن من التحكم في أولويات تقديم الخدمة أو جودتها، كما أنه لم يقدم حتى الآن للقطاع الصحي ما يضيف إليه، سواء من خبرات بشرية أو أجهزة حديثة بالشكل الذي يُفترض أنه يفعله[109]، وفي هجوم واسع تعدى حدود الدولة، شنَّ الكاتب "سمير مرقص" في مقاله المنشور بموقع المصري اليوم هجومًا على الشركات الرأسمالية الجائرة التي لا ترى سوى مصالحها من جهة، والمنظومة الدولية العاجزة عن إلزام حكومات دول المركز بالالتزام بمسؤولياتها حيال الكوكب ومواطنيه من جهة أخرى، حول تماديها في التعامل مع

ملف البيئة والمناخ، الذي يهدد حياة مواطني كوكب الأرض، والمدى الذي بلغه وضع العالم الذي يلوح بنهاية كارثية له[110].

3- برهنة دفاعية:

ودافع "أحمد التايب" في مقاله المنشور في موقع اليوم السابع عن سياسة مصر الاقتصادية خلال الفترة الماضية، وأنها حققت نجاحات كبيرة حتى الآن في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة العالمية، وأكبر دليل على ذلك عدم وجود أزمة غذاء أو أي نقص في أي من السلع الغذائية أو الاستراتيجية داخل مصر، بل يوجد احتياطي استراتيجي من مختلف السلع الأساسية يكفي الدولة لأكثر من 6 أشهر مقبلة، خلاف نجاح الاقتصاد المصري في الصمود أثناء جائحة كورونا العالمية، وقد أشادت المؤسسات والمنظمات الدولية بقدرة الاقتصاد المصري في التعامل والتعاطي مع فترة الوباء رغم معاناة الاقتصاديات العالمية[111]، كما دافع "أحمد إبراهيم" عن رجال الصناعة والأعمال المصريين الشرفاء الذين يقدمون خدمات جليلة للوطن، ويتحملون عبء التوظيف والإنتاج، وربما يخسرون أو لا يربحون، ولكنهم مستمرون في مهمتهم المُقدَّسة حُبًا في البلد والتزامًا منهم تجاه عُمّالهم، فلا يريدون قطع أرزاقهم رغم معاناة الصانع الشديدة هذه الأيام، مطالبًا وسائل الإعلام بتسليط الضوء على هذه النماذج الوطنية المُشرِّفة، التي تعمل من أجل خدمة الوطن وتحسين مستوى معيشة العاملين بمصانعهم وتوفير حياة كريمة لهم[112].

4- تجهيل مصادر المعلومات:

لم يعتمد خطاب المواقع الصحفية الخاصة على أسلوب تجهيل مصادر المعلومات عند تناول موضوع الدراسة إلاّ فيما ندر، لحرص هذه المواقع على الحفاظ على مكانتها ومصداقيتها لدى الجمهور، من خلال استقطاب عدد من الكُتَّاب المتميزين الذين يتمتعون بدرجة كبيرة من الثقة لدى الجمهور، ففي الشروق مثلًا، استعرض الخطاب الصحفي سيناريوهات محتملة خالية من الأدلة والشواهد، ومصادر هذه المعلومات بشأن المفاوضات بين الحكومة المصرية والمديرين التنفيذيين بصندوق النقد الدولي، حول مبلغ القرض محل التفاوض، وشروط الحصول عليه، وأسباب تواضع مبلغ القرض الذي ستحصل عليه الحكومة المصرية، والعثرات التي واجهت المفاوضات بين الطرفين، إضافة

إلى تقويم أداء الحكومة المصرية، واستخدامهم للقرض لتفادي تراكم العجز الخارجي، وتيسير استيعاب الصدمات[113]، ومن الخطابات الصحفية التي تفتقر إلى مصادر المعلومات، ما تناوله "عادل السنهوري" في مقاله المنشور في موقع اليوم السابع حول تحقيق مصر نهضة زراعية لم تشهدها مصر منذ 200 عام تقريبًا، ومضاعفة أراضي مصر الزراعية بحوالي 3 أضعاف تقريبًا في أقل من عشر سنوات، بحيث من الممكن وبعد الانتهاء من مشروعات استصلاح الصحراء، أن تقفز رقعة مصر الزراعية إلى ما يقرب من 16 مليون فدان مقابل 9.6 مليون فدان في العام قبل الماضي[114]. إذ يفتقر الموضوع إلى بعض البيانات والإحصائيات الرسمية، لتؤكد ما جاء من معلومات وأرقام في الموضوع، خاصةً وأن قطاع الزراعة يواجه تحديات كبيرة، بالتعدي بالبناء وتآكل الرقعة الزراعية، خاصة في محافظات الدلتا، والتأثيرات المناخية وعدم توافر مياه الري والجفاف في محافظات أخرى، إضافة إلى عدم توافر الإمكانات المادية والتكنولوجية الكافية، التي تساعد على التوسع في الرقعة الزراعية، بالتوجه نحو التحول إلى الصوبات الزراعية، وأخيرًا أهمية التصنيع الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي تفاديًا للأزمات الاقتصادية العالمية.

5- استخدام أسلوب التعميم والصياغات الإنشائية العامة:

نادرًا ما لجأ الخطاب الصحفي في مواقع الصحف المصرية الخاصة إلى استخدام أسلوب التعميم والصياغات الإنشائية العامة عند تقييمه لأداء الحكومة من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، ومن هذه الخطابات القليلة ما تناوله الكاتب "محمود دياب" في مقاله المنشور بموقع اليوم السابع، وهو يتناول قضية التعليم في مصر والمشكلات التي تواجه طلاب الشهادة الثانوية العامة كل عام، فقد اختزل الكاتب القضية في "القضاء والقدر"، و"الرضا بالمكتوب"، دون الإشارة إلى الخلل في البيئة التعليمية بوجه عام؛ سواء المنهج الدراسي أو المعلم أو الطالب وأسرته إلى آخره، هذا الخلل الذي فشلت في علاجه وزارات كثيرة متعاقبة، وقدَّم الخطاب النُصح للطلاب وأولياء الأمور جميعًا بالرضا بالنصيب، "فتلك قسمة الله لأنها أُولى خطوات زوال الهم، ولا ندري عن المكتوب، لأن أقدارنا هدايا مُغلَقة لا نعرف ما بداخلها، وعلينا أن نتفاءل خيرًا دائمًا، وعلى أولياء

الأمور بثّ الأمل وتشجيع أولادهم أن يَجدُّوا ويجتهدوا في المجال الذي اختاره الله لهم، وأن الخيرة فيما اختاره الله لهم، فتلك قسمة قَسَّمها الخالق سبحانه وتعالى على عباده"[115].

كما اعتمد "مدحت نافع" في مقاله المنشور في بوابة الشروق على أسلوب التعميم في مهاجمة المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، لدورهم السلبي في نشر الشائعات والأخبار الكاذبة التي تضر بمصالح المواطنين والمجتمع، وخاصةً أوقات الأزمات الاقتصادية، مستغلين في ذلك تردي الوضع الاقتصادي لكثير من المواطنين من ناحية، وافتقارهم للمعلومات الصحيحة من ناحية أخرى[116].

إلاّ أن الباحث يرى أن الكاتب أتى بمعلومات تُنافي الواقع في كثير من الأمور، أولها وجود صفحات لعدد كبير من المؤثرين تُقدم محتوى صحفيًا جادًا ومعلومات موثوق في صحتها، ومن ثم تجد صدى لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ويتابعونها ويتفاعلون مع ما يقدَّم فيها بأشكال تفاعلية مختلفة، ثانيًا أن الجمهور، في ظل تعدد المنصات الرقمية، لديه الوعي الكافي بالصفحات التي تُقدم محتوى جيدًا ذا مصداقية كبيرة، ويستطيع التأكد بمقارنة محتوى الصفحة بما يُعرَض في وسائل الإعلام الأخرى، سواء كانت تقليدية أو رقمية.

رابعا: تحليل القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي:

أظهرت نتائج الدراسة اهتمام خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة بعدد من القوى الفاعلة في الموضوعات التي تناولت أداء الحكومة في تحسين جودة حياة المواطنين، جاءت حسب اهتمام مواقع الدراسة بها كما يلي: مسؤولو الحكومة (رئيس الحكومة وأعضاؤها) (41٪)، رئيس الدولة (14.2٪)، خبراء وأكاديميون (13.7٪)، جمهور العام (13.5٪)، منظمات وهيئات إقليمية ودولية (7.9٪)، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (6.8٪)، وأخيرًا جاء قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية في المرتبة الأخيرة بين القوى الفاعلة بنسبة (6.6٪).

1- مسؤولو الحكومة (رئيس الحكومة وأعضاؤها):

جاء المسؤولون الحكوميون في صدارة القوى الفاعلة في خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة التي كان لها دور مؤثر في تحسين جودة حياة المواطنين، وفي مقدمة المسؤولين

الحكوميين برز دور رئيس الوزراء "مصطفى مدبولي" في تأكيد أن الموازنة الجديدة التي أُعدَّت، تضع بند الحماية الاجتماعية على رأس الأولويات لمواصلة جهود البرامج الخاصة في هذا الملف، لتحسين الأوضاع المعيشية، لا سيما للفئات الأكثر احتياجاً، في ظل الأزمات العالمية الراهنة التي تفرض تأثيرات اقتصادية على شعوب العالم أجمع[117].

وعلى مستوى الوزارات المصرية، جاءت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مقدمة الوزارات المصرية التي سعت للعمل نحو تحسين جودة حياة المواطنين في مختلف المجالات، ومن هذه الجهود: إطلاق البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي في أبريل 2021، مع التركيز على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، إضافة إلى تعزيز مرونته، من خلال توفير فرص عمل لائقة وتنويع أنماط الإنتاج ومرونتها، وتحسين مناخ الأعمال، وتوطين التصنيع، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وحول المبادرات والجهود التنموية الرئيسية في مصر، أوضحت د. هالة السعيد أن الاستثمار في رأس المال البشري والارتقاء به يمثل حجر الأساس للتنمية الفعالة والشاملة، وحجر الزاوية لمجتمع أكثر ازدهاراً، مشيرةً إلى برنامج تكافل وكرامة ومبادرة حياة كريمة و 100 مليون صحة، والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية[118].

وجاءت جهود وزارة المالية في المرتبة الثانية بين الجهات الحكومية التي تسعى لتحسين جودة حياة المواطنين، من خلال التعامل مع تداعيات الأزمات العالمية، وما يترتب عليها من موجة تضخمية عاتية، لتخفيف الأعباء عن المواطنين قدر الإمكان، وإصرار الدولة على استكمال المشروعات التنموية دون تأجيل لتحسين معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وأن المبادرة الرئاسية لتنمية الريف المصري وإرساء دعائم الحياة الكريمة بكل مفرداتها، تُعد المشروع الأضخم تمويلًا، والأكثر تأثيراً وشمولًا، الذي يؤكد حرص الحكومة على أن يستفيد جميع المواطنين على مستوى الجمهورية بثمار النمو الاقتصادي، كما أن منظومة التأمين الصحي الشامل تستهدف تغطية كل أفراد الأسرة المصرية برعاية طبية متميزة بما يسهم في خفض معدلات الفقر، وأن برنامج "تكافل وكرامة" يمتد للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، تعزيزاً لمظلة الحماية الاجتماعية، جنباً إلى جنب

مع توصيل مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي للارتقاء بجودة حياة المواطنين[119].

2- رئيس الجمهورية:

أكد خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة على إبراز دور رئيس الجمهورية في العمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال قراراته وتوجيهاته المستمرة نحو توفير برامج الحماية الاجتماعية وزيادتها بنسبة 50٪، وخاصة فئة العمالة غير المنتظمة، التي لا تخضع لنظام الفاتورة الإلكترونية ولا الفاتورة العادية، على اعتبار أنها عمالة متنقلة، ومن ثم ضرورة تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتقديم الرعاية الصحية لهم، وعمل شهادة الضمان والتأمين على الحياة "أمان" حق من إيراد صندوق المعاشات المزمع إنشاؤه[120]، وفي مجال الرعاية الصحية تصدَّر رئيس الجمهورية القوى الفاعلة في هذا المجال، وتجسدت الاستراتيجية الصحية في مصر في المبادرات الرئاسية الصحية، مثل مبادرة 100 مليون صحة، والقضاء على فيروس سي، وملف الانتهاء من قوائم الانتظار، ومبادرة دعم المرأة للكشف عن الأورام، ومبادرة فحص المقبلين على الزواج، ودعم صحة الأم والجنين والأطفال حديثي الولادة وطلاب المدارس، والكشف عن الأمراض الوراثية، والرعاية الصحية لكبار السن،... وغيرها من الجهود والمبادرات الرئاسية التي تستهدف الارتقاء بصحة المواطن المصري[121].

أيضًا ظهر الدور الفاعل لرئيس الجمهورية من خلال قراراته وتوجيهاته المستمرة نحو بناء سيناء وإعمارها، والتوسع في بناء تفاصيل الحياة فيها، بالشكل الذي يتناسب مع قيمتها ورمزيتها وتاريخها، ومع أهمية السياحة كنشاط له عوائد مباشرة وكبيرة، لذا بُنيت الأنفاق ومحطات تحلية المياه وسدود لتخزين مياه السيول ومحطات لتنقية مياه الصرف لأغراض الزراعة والصناعة، وتوفير آلاف فرص العمل، بجانب الخدمات التعليمية والصحية، وإنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات والوحدات الصحية، ضمن مبادرة حياة كريمة، التي تُعدَّ نواة لإقامة مجتمع قادر على البقاء والاستمرار في سيناء وقراها وكل شبر فيها، وتحقق مطالب ونظريات حول استغلال سيناء وتعميرها وتنميتها، وهي نظريات توفرت لها الإرادة، وأصبحت سيناء ضمن خطط التنمية المستدامة[122].

3- الخبراء والأكاديميون:

لا شكَّ أن استفادة وسائل الإعلام بصفة عامة، والمواقع الصحفية بصفة خاصة، من آراء الخبراء والمتخصصين له دور كبير في كسب ثقة الجمهور في المحتوى الصحفي المُقدَّم إليه، ومن ذلك ما أشارت إليه المهندسة "ليلى الحارص – العضو المنتدب لشركة سيمنس في مصر" في مقالها المنشور بموقع المصري اليوم، حول جهود الدولة في تحسين حياة المواطنين من خلال التحول إلى الوقود الأخضر، وتشجيع الاستثمار في الطاقة الخضراء، مما يساعد الصناعات الثقيلة على خفض التكاليف، إضافة إلى التخلص من الانبعاثات الكربونية التي تهدد حياة البشر[123]. كما قدَّم "معتز خورشيد" في مقاله المنشور في موقع المصري اليوم مقترحاً عن تعميق التصنيع المحلي في مصر في إطار المرحلة الثانية لمسار الإصلاح الاقتصادي المصري وفق التوجه السياسي الرسمي للدولة، ويمكن في هذا المجال وضع استراتيجية من شأنها زيادة ارتباط مؤسسات البحث والتطوير والابتكار بمتطلبات قطاعات الصناعة الوطنية بوجه عام، ورسم السياسات التنموية من أجل تعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيات الحديثة بوجه خاص[124].

وتدليلًا على الدور الفاعل للخبراء والمتخصصين، وخاصة في المجال الاقتصادي؛ كلَّف رئيس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومشاركة عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين المرموقين، بتنفيذ مشروع بحثي لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، بهدف صياغة السيناريوهات وبدائل السياسات للتعامل مع الوضع الاقتصادي العالمي خلال عامي 2023 و 2024، والحدّ من المخاطر التي يسببها، وتعزيز القدرة على مواجهتها، وتحويلها إلى فرص تعزز من قدرة الاقتصاد المصري[125].

4- الجمهور العام:

رغم تَصدُّر الجمهور العام القوى الفاعلة في خطابات المواقع الصحفية الخاصة في بعض الموضوعات، وخاصة التي تتعلق بالمشروعات القومية التي تناولتها المواقع الصحفية؛ إلا أن السمة السلبية غلبت على هذه الأدوار، مثل اهتمام المواطنين بظاهرة "الترند" على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تدور حول موضوعات عبثية تافهة، من شأنها تغييب الوعي الجمعي عن بعض المشروعات القومية في مصر، مثل بدء الأعمال الإنشائية للوحدة الثانية بالمحطة النووية بالضبعة[126]، كما ركَّزت الكاتبة "أمينة خيري" في مقالها

المنشور بموقع المصري اليوم، على أهمية توعية وتثقيف الجمهور بحجم الإنجازات التي تحققها الحكومة على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر شبكة الطرق والنقل التي يجري تنفيذها في جميع أنحاء الجمهورية، والتصدي للظواهر السلبية في المجتمع، مثل الزيادة السكانية والأمية، وعدم إتقان المهارات التي تتواءم مع سوق العمل، وإدمان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة تطبيق تيك توك[127].

وظهر الجمهور العام إحدى القوى الفاعلة في خطاب بوابة الوطن، حين خاطب "خالد منتصر" الجمهور ودعاه إلى معرض القاهرة الدولي للكتاب، والاطلاع على إصدارات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ومنها كُتب "طه حسين" المشهورة، التي كانت أعمدة بناء الوعي في الشخصية المصرية الحديثة[128].

وحقيقة الأمر نحن في حاجة إلى كثير من مثل هذه الدعوات في ظل انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لدى كثير من المواطنين، واندثار عادة القراءة لأسباب اجتماعية كثيرة، وربما لأسباب اقتصادية منها مثلًا ارتفاع أسعار الكُتب، وغلاء الأسعار، وتدني المستوى المعيشي لكثير من المواطنين.

5- المنظمات الإقليمية والدولية:

رغم عدم وجود علاقة قوية بين أدوار المنظمات الإقليمية والدولية، وخاصة الاقتصادية والنقدية منها، وتحسين جودة حياة المواطن، وبخاصة في الدول النامية، فإن خطاب المواقع الصحفية الخاصة أكد الدور الريادي لمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أجل مساعدة الدول النامية والأقل نمواً للتصدي بقوة للتحديات الإنمائية التي تواجهها تلك البلدان، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية، خاصةً في ظل الأزمات المتتالية التي يعيشها العالم، والضغوط الهيكلية والأضرار الناجمة عن ذلك صحياً واقتصادياً واجتماعياً، فإن التكامل والتعاون من قبل أسرة المجتمع الدولي قوة واحدة يدعونا جميعًا للإصرار على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والبناء على قيمة التضامن والشراكات الإقليمية والدولية، من أجل مستقبل أفضل للشعوب والأجيال القادمة، فضلًا عن وضع حلول مستدامة للأزمات والكوارث التي تواجهها الدول النامية والأقل نمواً[129].

وعلى المستوى المحلي، أشار خطاب موقع الشروق إلى إتاحة منظمة التجارة العالمية عدداً من السياسات والإجراءات المسموح بها لحماية السوق المحلية من المنافسة غير العادلة والإجراءات المشوهة للتجارة، لا سيما في إطار اتفاقية المعالجات التجارية، وتتمثل هذه المعالجات في السماح لمصر باتخاذ إجراءات منفردة لحماية سوقها، سواء فيما يتعلق بإجراءات مكافحة الإغراق أو الإجراءات التنظيمية لمواجهة آثار الدعم غير المُصرَّح به في إطار المنظمة، وكذا اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد زيادة الواردات من منتجات معينة، لما قد تسببه هذه الزيادة من ضرر، أو تهدد بإلحاق الضرر بالصناعة المحلية، وكلها إجراءات مسموحة وتتسم بالشفافية يمكن تطبيقها بدلًا من اتخاذ إجراءات تقييدية تشويهية، تؤثر في مصداقية مصر والتزاماتها بموجب منظمة التجارة العالمية[130].

وعلى مستوى الرعاية الصحية، أشار خطاب موقع المصري اليوم إلى تقرير منشور في مجلة "فوربس"، عن إشادة منظمة الصحة العالمية بجهود مصر في مكافحة مرض التهاب الكبد الوبائي (فيروس C)، وأن الدولة المصرية استطاعت التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق، واعتماد مصر من قبل منظمة الصحة العالمية لتكون خالية فعلياً من المرض[131].

6- القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:

يُعدَّ القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني شريكًا أساسيًا للحكومة في البناء والتنمية، ليس في مصر فقط، بل في مختلف دول العالم بغض النظر عن النظم الاقتصادية التي تتبناها تلك الدول، وأشاد خطاب موقع اليوم السابع بجهود القطاع الخاص، وحجم إسهاماته التي وصلت لنحو 72٪ في الاقتصاد المصري، ومن ثم ضرورة تذليل العقبات أمامه لممارسة دوره في التنمية من خلال الصناعة والتجارة والزراعة، سواء بشكل مستقل من خلال مبادرة تنمية وتوطين الصناعة "ابدأ"، أو بالشراكة مع قطاع الأعمال العام والقطاع العام[132].

كما أشاد "أحمد إبراهيم" بأهمية العمل الأهلي والتطوعي في خدمة المجتمع، والتحالف الوطني الذي يضم كل الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الفاعلة في العمل الأهلي تحت مظلة واحدة، بهدف تنسيق الجهود وتكاملها، وتقديم الخدمات الخيرية بشكل جيد

وتكلفة أقل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة، التي تأثرت بها مصر، وتأتي أهمية العمل التطوعي لتخفيف وطأة الحياة على المواطنين، سواء في مجال الرعاية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية[133].

7- قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية:

برزت قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية إحدى القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي في مواقع الصحف المصرية الخاصة أكثر من مرة، وخاصة عند تناول عدد من الموضوعات والملفات المطروحة للنقاش من خلال الحوار الوطني الشامل، ومنها ملف حقوق الإنسان، التي طالبت بضرورة تمرير عدة تشريعات وطنية تتواءم مع الالتزامات الدولية بملف حقوق الإنسان بشكل عاجل، لإحداث تغيير شامل في طبيعة عقوبة الحبس الاحتياطي، إضافةً لمشروعات سياسية واجتماعية واقتصادية أخرى[134]، وفي موقع "الشروق"، أبرزت تصريحات "فخري الفقي"، رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب، جهود أعضاء البرلمان المصري التي لا تتوقف لتحسين الاقتصاد، من خلال تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية على ضخ مزيد من الاستثمارات المباشرة في شرايين الاقتصاد بما يحفز معدلات النمو الحقيقي[135].

خامسا: الأدوار المنسوبة إلى القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي:

أظهرت نتائج تحليل خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة ورود القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي بطريقة صريحة، ولم يرصد الباحث نصًا صحفيًا يحتمل الإشارة الضمنية إلى القوى الفاعلة، وتنوعت سمات أدوار القوى الفاعلة ما بين إيجابية بنسبة (51٪)، ومحايدة بنسبة (27.4٪)، وسلبية بنسبة (21.6٪)، وجاءت كما يلي:

1- الدور الإيجابى للقوى الفاعلة:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية غلبة الدور الإيجابي للقوى الفاعلة في سبيل تحسين جودة حياة المواطنين، فمثلًا قدَّم الخطاب الصحفي في موقع اليوم السابع صورة إيجابية عن جهود وزارة الداخلية المصرية في العمل الإنساني وخدمة المجتمع، من خلال مبادرة "كلنا واحد"، إضافة إلى دورها الأساسي في مكافحة الجريمة، وجاءت مبادرة كلنا واحد بجميع مراحلها، كما جاء في مقال "محمود عبد الراضي"، المنشور في اليوم السابع، لتعيد البسمة على وجوه المصريين من خلال توفير الأغذية للمواطنين بأسعار مخفضة في

الشوادر ومن خلال السيارات المتحركة ومنافذ أمان التابعة للوزارة، إضافة إلى توجيه القوافل الطبية لعلاج المواطنين في القرى والنجوع بجميع المحافظات، وصرف الأدوية لهم بالمجان، فضلًا عن توجيه مأموريات لاستخراج بطاقات الرقم القومي للمواطنين في منازلهم لا سيما كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى، مع توفير أماكن خاصة لأصحاب الحالات الخاصة بالمواقع الشرطية الخدمية (المرور) والأحوال المدنية والجوازات، وتصاريح العمل، وتحريك مساعدات علاجية وغذائية للقرى لاستهداف البسطاء وتوفير السلع الغذائية لهم بالمجان، نوعًا من تخفيف الأعباء عن كاهلهم[136].

وبرز الدور الإيجابي للقطاع الخاص في خطاب موقع المصري اليوم، كأحد الفاعلين الرئيسيين في التنمية الاقتصادية، ودوره الوطني المهم والحيوي في بناء الدولة، من خلال عودته إلى موقعه الطبيعي في المشهد العام، وزيادة حضوره في النشاط الاقتصادي بما يُشكِّل حجمه وأهميته الحقيقية كمدخل وحيد لنا لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[137].

2- الدور المُحايد للقوى الفاعلة:

جاء تقديم الأدوار المُحايدة للقوى الفاعلة في خطابات مواقع الصحف المصرية في المرتبة الثانية، وذلك على مستوى مختلف مجالات تحسين جودة حياة المواطنين، ومنها مجال التعليم الذي يُعد إحدى الركائز الأساسية لتنمية المجتمعات، فقدَّم "د. حسام بدراوي" موقفًا محايدًا حول إصلاح منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي في مصر، فاستعرض الجهود المبذولة لإصلاح التعليم الجامعي وقبل الجامعي، الذي تُقدِّمَه وزارتا التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي ومشيخة الأزهر، إلاَّ أن مسؤولي التعليم الأزهري ووزيرا التعليم لا يتفقون بشكل ما حول تطبيق رؤية مصر في التعليم، وأهمية تعديل بعض بنودها بما يتفق مع الممارسة دون تغيير فلسفة وجودها، مع أهمية الالتزام بمرجعية واستراتيجية معلنة، تُراجع كل عدد من السنوات، ولا اختلاف هنا بين تعليم ديني وتعليم عام.

كما أن الجامعات عليها مسؤولية مسح البيئة التي تنشأ فيها، وأن تدرك تعقيدات التغيرات المحتملة (الحرية الأكاديمية)، وأن تحدد كيفية استخدام وإدارة مواردها (الاستقلالية المؤسسية)، وأخيراً توافر المساءلة حسب مؤشرات مُتفق عليها[138].

وقدَّم موقع الوطن خطاباً صحفياً مُحايداً حول أولويات الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، خاصةً ما تنفقه الحكومة على المشروعات القومية، من خلال استعراض وجهة نظر الحكومة التي تنظر إليها كحزمة متكاملة ومتداخلة يكمل بعضها بعضاً، ووجهة نظر البعض حول تأجيل مشروع أو آخر لفترة محددة لحين إنهاء الأزمة الاقتصادية، التي للأسف ترتبط بحرب لا أحد في العالم يعرف ميعاد نهايتها ولا يقدّر حجمها أحد، لكن أن يوجه البعض سهامه إلى المشروعات القومية وكأنها كارثة، فهو أمر غير مفهوم لأن هذه المشروعات العملاقة مثَّلت إضافة حقيقية للبلد وللمواطن وغيّرت من شكل الدولة وتفاعلت مع طموح المصريين وخدماتهم، لذلك لا يجب إهالة التراب عليها، بل تقييمها بشكل علمي وليس عن هوى[139].

3- الدور السلبي للقوى الفاعلة:

أكد خطاب المواقع الصحفية الخاصة فشل بعض السياسات الحكومية التي من شأنها تحسين جودة حياة المواطنين، ويأتي في مقدمتها التعليم، وخاصة التعليم الجامعي، الذي يبدو أسيراً لثنائية أنماط تمويلية، ففي الجامعات الحكومية تغيب آليات قوية تضمن جودة التعليم الذي يقدمه الأستاذ وتماشيه مع أساليب التعليم الحديثة، وهنا تتحول العملية التعليمية إلى عملية بيروقراطية رتيبة تحكمها قواعد صماء تُحد من آليات التحديث وضمان جودة التعليم، وعلى الرغم من انتشار الجامعات الخاصة، خلال العشرين عاماً الماضية، فإنها لم تدفع إلى تحسين العملية التعليمية، فغلب منطق العرض والطلب السُوقي على هذه الجامعات، وغابت عنها طبيعة العمل الأكاديمي الذي يحتاج إلى مساحة حرية تتيح وقتاً للبحث العلمي والإبداع، حتى يتحول الأستاذ الجامعي من باحث وعالم إلى مجرد موظف بيروقراطي، فتغيب أبحاثه ويتضاءل إنتاجه العلمي، ومن ثمَّ تنخفض قدرته على إفادة طلابه وتعليمهم[140].

وفي مجال الرعاية الصحية، استنكر "خالد سيد أحمد" توجه الإنفاق الحكومي نحو إنشاء الطرق والكباري، وبناء مدن جديدة ومشروعات غير ذات جدوى تبتلع موازنة الدولة، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة جرَّاء أزمات كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، في حين كان الأهم توفير الحكومة الغذاء والكساء والدواء للفئات الأوْلَى بالرعاية من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة، بسعر عادل ومناسب لدخولهم[141].

وعلى المستوى الثقافي، ظهر الدور السلبي لوزارة الثقافة المصرية كإحدى القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي، بمسؤوليتها عن تراجع مكانة مصر الثقافية خلال السنوات الماضية، لصالح بعض البلدان العربية الأخرى، بدايةً من التراجع التدريجي لأهمية جوائز مصر الثقافية، ماديًا وأدبيًا، محط تقدير واهتمام من كل الدول العربية دون استثناء، كذلك تحوّل وزارة الثقافة إلى نموذج البيروقراطية بكل أبعادها الوظيفية والروتينية التي لا يمكن أن تتسق وحيوية العمل الثقافي، وفشلها في الاستفادة من خبرات وأفكار المفكرين والكُتَّاب والمثقفين أعضاء لجان المجلس الأعلى للثقافة في مشاركتهم في العمل الثقافي، وأخيرًا تراجع الاهتمام بمضمون الكتب التي يتم نشرها لصالح بدعة "ورش الكتابة" التي يتعامل معها البعض "بمنطق السبوبة"، كما يتعامل بعض آخر بشكل فيه نوع من الاستغلال للمواهب الشبابية المشاركة في تلك الورش وإهدار لحقهم الأدبي[142].

- خاتمة الدراسة:

من خلال العرض السابق للنتائج العامة للدراسة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- تباين اهتمام مواقع الصحف المصرية الخاصة بمناقشة وتحليل ضمانات تحسين مستوى معيشة المواطن المصري، وتقييم جهود الحكومة من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، فجاء موقع المصري اليوم في مقدمة المواقع الصحفية الخاصة التي تناولت تقييم الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، وبفارق كبير عن المواقع الصحفية الخاصة الأخرى، مثل اليوم السابع، والشروق، والوطن، وذلك من خلال كتابات وآراء نخبة متميزة من الصحفيين والمتخصصين باختلاف توجهاتهم الفكرية، تمثل قاعدة الرأي والتحليل في الجريدة والموقع الإلكتروني.

- تنوعت الأطروحات الرئيسية التي اهتم بها خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة عند تقييمه لجهود الدولة المصرية لتحسين جودة حياة المواطنين، إلاَّ أن المواقع الصحفية اهتمت بشكل كبير بخطاب التنمية الاقتصادية، بصفتها تمثل الضمانة الرئيسية لتحسين مستوى معيشة المواطنين، من إقامة المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبي والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة، ومردود ذلك على مستوى معيشة المواطن العادي، من خلال توفير فرص العمل وتقديم الرعاية الصحية والتعليم والمسكن الملائم لهم.

- رغم أهمية تحقيق الدولة للتنمية الاجتماعية وضمان تقديمها بجودة عالية على مستوى الفرد والمجتمع، إلا أنها اختُزلت في المبادرات الرئاسية، والمبادرات التي أطلقتها بعض الوزارات، مثل وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية في هذا المجال، ومن أبرز المبادرات الرئاسية التي ركَّز عليها خطاب المواقع الصحفية مبادرة "حياة كريمة"، التي تستهدف تطوير المناطق الريفية والمناطق العشوائية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتوفير سكن مناسب، وإقامة بعض المشروعات الصغيرة التي تخدم هذه المناطق، إضافة إلى تقديم الرعاية الصحية والدعم المادي للفئات الأوْلى بالرعاية من محدودي الدخل، وأظهرت النتائج أن موقعي المصري اليوم واليوم السابع كانا الأكثر اهتماماً بخطاب التنمية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين من أجل توفير حياة كريمة لهم.

- اهتم خطاب المواقع الصحفية الخاصة بجهود الدولة من أجل تحسين منظومة التعليم في مصر، إيماناً من الدولة بأن التعليم يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية شاملة، وخلق جيل واعٍ وقادر على النهوض بمستقبل الوطن، وإن كان ذلك لم يمنع طرح ومناقشة كثير من التحديات التي تواجه تطوير العملية التعليمية في مصر، مثل تطوير المناهج والمقررات الدراسية، وتحسين الأحوال المعيشية للمُدرِّسين، والاهتمام بتطوير البنية التحتية والتكنولوجية التي تضمن تقديم خدمة تعليمية متميزة.

- تعددت الأطر المرجعية التي استند إليها خطاب المواقع الصحفية الخاصة عند تقييمه لأداء الحكومة المصرية نحو تحسين جودة حياة المواطنين، ما بين مرجعية التنمية الاقتصادية، ومرجعية المسؤولية الاجتماعية، والمرجعية الثقافية، ومرجعية السياسة

العامة للدولة، والمرجعية القانونية، إلاّ أن مرجعية التنمية الاقتصادية جاءت في مقدمة الأُطر المرجعية التي اعتمد عليها خطاب المواقع الصحفية الخاصة، وخاصةً موقع المصري اليوم وبفارق كبير عن بقية المواقع الصحفية الخاصة، فاهتمت مواد الرأي بالمشروعات القومية الكُبرى وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري والعالمي.

- أظهرت نتائج الدراسة ضعف اهتمام خطاب المواقع الصحفية الخاصة بأُطر الاهتمامات الإنسانية، من خلال رصد معاناة المواطنين، وتردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لقطاع كبير منهم، بسبب غلاء الأسعار وانخفاض مستوى الدخل وعدم مناسبته لأسعار كثير من السلع والخدمات، في ظل تضاؤل فرص العمل وتعطل عدد من المنشآت الصناعية عن الإنتاج بسبب أزمة الدولار وانخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الأخرى، التي وقفت حائلًا على فترات دون الاستيراد، وخاصةً المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع والإنتاج.

- اعتمد خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة بشكل كبير على مسارات البرهنة المنطقية عند تقييمه لأداء الحكومة نحو تحسين جودة حياة المواطنين، فاهتمت المواقع الصحفية، وخاصة موقع المصري اليوم، بعرض أهمية الموضوعات التي تناولتها، وتقديم الحلول المقترحة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الدولة، واستندت في ذلك إلى مجموعة من الأدلة والشواهد التي تؤيد آراء كُتّابها، مدعومة بالأرقام والإحصائيات وآراء الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، وخاصة عند تناول موضوعات التنمية الاقتصادية والرعاية الصحية التي تقدمها الدولة للمواطنين، بينما اعتمد خطاب المواقع الصحفية الخاصة وبنسبة قليلة تُقارب 33,6٪ على بعض مسارات البرهنة غير المنطقية، مثل عرض وجهة نظر واحدة، والخطاب الهجومي تارة والدفاعي تارةً أخرى، إضافة إلى عدم تحديد مصادر المعلومات، واستخدام أسلوب التعميم أحيانًا، وشاع استخدام هذه المسارات عند تناول السياسات التي تتبعها الحكومة في ملف التنمية الاجتماعية وملف تطوير منظومة التعليم في مصر.

- أظهر خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة اهتماماً كبيراً بالدور الفاعل لأعضاء الحكومة المصرية، يليهم دور الرئيس عبد الفتاح السيسي في تحسين جودة حياة المواطنين، وتصدَّرت أدوار وأنشطة وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي والمالية، الوزارات التي أسهمت في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، بينما برز دور الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال قراراته وتوجيهاته المستمرة للحكومة لحلِّ مشكلات المواطنين، إضافة إلى المبادرات الرئاسية التي تهدف إلى الارتقاء بالأحوال المعيشية للمواطنين وتقديم الرعاية الصحية لهم، فضلًا عن حلّ مشكلات الشباب، من خلال إطلاق مبادرات الدعم والمشورة وتشجيع العمل الحُر والإبداع والابتكار، وتوفير الدعم المادي والفني للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ونظراً لأهمية هذه المبادرات وتأثيراتها الإيجابية في جودة حياة المواطنين، فسوف يتواصل تفعيلها خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للعام 2023/ 2024، وخاصةً مبادرة حياة كريمة لتنمية الريف المصري، ومبادرة ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأسرة المصرية، وبرنامج التأمين الصحي الشامل، إضافة إلى مواصلة دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، وتلك المعنيّة بدمج القطاع الخاص غير المنتظم في منظومة الاقتصاد المنتظم.

- أشار خطاب مواقع الصحف المصرية الخاصة إلى ضآلة دور قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية كشريك أساسي وفاعل في التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم وجود دور حقيقي وملموس له في الشارع المصري، إضافة إلى غياب الرؤى التنموية من خلال طرح حلول لبعض المشكلات والقضايا الاقتصادية والمجتمعية والثقافية التي يُعاني منها الفرد والمجتمع، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية تستدعي تكاتف الجميع من أجل مواجهة التحديات ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين.

- جاءت سمات القوى الفاعلة والأدوار المنسوبة إليها في خطاب المواقع الصحفية المصرية الخاصة في مجملها "إيجابية"، وخاصةً في موقعي اليوم السابع والمصري اليوم؛ إذ ركَّزا على الأدوار الإيجابية التي تقوم بها الحكومة المصرية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين، من خلال دعم قطاعي الصناعة والزراعة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي،

ومشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في القيام بمسؤوليتها الاجتماعية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير حياة كريمة لفئات المجتمع كافة.

بينما ركَّز خطاب موقع الوطن، يليه خطاب موقع اليوم السابع، على بعض الأدوار السلبية للقوى الفاعلة، ومنها فشل الحكومة في تحسين منظومة التعليم في مصر، وغياب آليات التحديث وضمان جودة التعليم، وتوجه الإنفاق الحكومي نحو إنشاء الطرق والكباري وبناء مدن جديدة ومشروعات مُكلِّفة، وربما غير ذات جدوى، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، على حساب تحسين الخدمات الصحية وتوفير الغذاء والكساء والدواء والمسكن الملائم للفئات الأوَّلى بالرعاية، إضافة إلى تقييد حرية القطاع الخاص في المشاركة في بناء وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى، مقارنةً باستحواذ القطاع الحكومي على كثيرٍ منها.

- توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة، تقترح الدراسة عدداً من التوصيات ذات البُعد الإعلامي والتنموي على حد سواء، منها ما يلي:

- تَبنّي وسائل الإعلام استراتيجية إعلامية تنموية مستدامة، تتواكب مع محاور رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، والمشروعات القومية التي تنفذها في مختلف ربوع الدولة، في ضوء المحاور التي أعلن عنها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، التي تَضمّنها التقرير السنوي للمجلس عام 2020، من أجل تفعيل أدوار الإعلام التقليدي والجديد لخلق الوعي الشعبي والمشاركة المجتمعية، في ظل المسؤولية الاجتماعية للإعلام وقدرته على تطوير المحتوى الإعلامي، بما يتوافق مع مسارات التنمية الشاملة والمستدامة.

- تحقيق التوازن في التغطية الإعلامية بين أدوار الفاعلين في التنمية، وعدم التركيز على الدور الحكومي دون القطاع الخاص والمجتمع المدني بكل مكوناته، رغم أهمية دوره في ظل هذه الظروف المتشابكة، وتوفير الأُطر القانونية والمؤسساتية لتفعيل مشاركته بالمعنى الواسع في صنع السياسات العامة، وضمان آليات المساءلة والمحاسبة الفاعلة للجهات التنموية، تقوم على قيم ومعايير النزاهة والشفافية والحوكمة الديموقراطية.

- تسليط الضوء بشكل أكبر على مشكلات وقضايا بعض الفئات المُهمشة في المجتمع، التي تضررت جرّاء الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الحكومة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وذلك من أجل توفير الدعم المادي والاجتماعي لهم، ويمكن رصد هذه القضايا من خلال إجراء الدراسات المتخصصة التي تعتمد على استطلاع آراء المواطنين، ليكون الإعلام معبراً عن الجمهور وفي الوقت نفسه حلقة الوصل بينه وبين الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

- استحداث وإقرار سياسات وخطط قريبة وبعيدة المدى ترمي إلى بناء نظام اقتصادي دامج، يتيح لجميع قطاعات الدولة المشاركة الفعَّالة في البناء والتنمية، وفق معايير من النزاهة والشفافية، تضمن التوزيع العادل لموارد البلاد ومقدراتها، بما يؤدي إلى تحسين جودة حياة المواطنين.

- إعداد وتنفيذ حملات توعوية عبر مختلف وسائل الإعلام، وخاصةً مواقع التواصل الاجتماعي، حول أهمية وأهداف مشروعات التنمية المستدامة التي تنفذها الدولة، وشرح التحديات التي تواجهها، حتى يقوم المواطن بنفسه بالدفاع عن خطط التنمية التي تخدمه بالدرجة الأولى، وخاصةً المشروعات التي يتحمل جزءاً من فاتورة تنفيذها، حتى يكون هو نفسه حائط صد ضد الشائعات والأخبار الكاذبة التي تُروِّج لها وسائل الإعلام المُعادية.

- إعادة صياغة الخطاب الصحفي التنموي، من التركيز على سياسات الدعم التي تتبعها الدولة، إلى إعطاء أولوية لدعم قطاعات الزراعة والصناعات الصديقة للبيئة والصناعات الغذائية والحرفية، وتشجيع البحث العلمي في إطارٍ يخدم المجتمع ويحقق الرفاهية لمواطنيه.

مراجع البحث ومصادره:

أولًا: المراجع:

1- Behrendt,Christina, et.al. "Building Universal Social Protection System for all: What role for targeting?", *Sage Journals*, Vol.22, No.3, Dec. 2022.

2- Obisanya, Abiodun Richard & Hassan, Ibrahim Korede. "Improving Local Government Performance Through Financial Autonomy and Accountability at Nigerian State", *Journal of Public Administration, Finance & Law*, 2022, Issue 23, P.222-235. Retrived at: 12 Dec. 2023, Avalaible at: https://www.jopafl.com/uploads/issue23/IMPROVING_LOCAL_GOVERNMENT_

PERFORMANCE_THROUGH_FINANCIAL_AUTONOMY_AND_ACCOUNTABILITY_AT_NIGERIAN_STATE.pdf
3- أبو المجد، إبراهيم محمد. "تعرض السباب المصري للإنفوجرافيك في المواقع الإخبارية حول المبادرات الرئاسية وعلاقته باتجاهاتهم نحو الأداء الحكومي"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 61، ج2، أبريل 2022، ص ص 717 – 808.
4- مأمون، منة الله حسين. "أثر التغطية الإعلامية للخطة القومية للموارد المائية بالصفحات الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي على تقييم الجمهور لأداء الحكومة المصرية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 80، الجزء الثاني، المجلد الثالث، يوليو 2022، ص ص 1189 – 1236.
5- محمدي، سماح محمد. "دور شبكات التواصل الاجتماعي في بناء ثقة الشباب نحو أداء الحكومة المصرية خلال أزمة جائحة كورونا – دراسة ميدانية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، المجلد 56، العدد 5، يناير 2021، ص ص 2009 – 2064.
6- زيدان، آمال إسماعيل محمد. "تقييم النخبة المصرية لاستراتيجيات الحكومة وإعلامها الرسمي في إدارة أزمة كورونا – تقييم مرحلي"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، المجلد 54، العدد 54، يوليو 2020، ص ص 2353 – 2432.
7- علي، إيمان سيد. "تعرض الجمهور لمضامين المشروعات القومية بالبرامج الحوارية وعلاقته بتكوين الصورة الذهنية للأداء الحكومي المصري"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 51، الجزء 2، يناير 2019، ص ص 685 – 732.
8- عبد الفتاح، ميرال مصطفى. "معالجة القضايا الاقتصادية في برامج الرأي التليفزيونية المصرية وعلاقتها بتقييم الجمهور للأداء الاقتصادي الحكومي"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 51، الجزء 2، يناير 2019، ص ص 473 – 532.
9- الصالحي، أبوبكر حبيب. "تغطية مواقع الصحف الإلكترونية المصرية لأداء مؤسسات الدولة وعلاقتها بمستويات رضا الجمهور المصري عن أداء الرئيس والحكومة – دراسة في إطار نظرية إدارة المزاج العام"، *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 14، الجزء 1، أبريل 2014، ص ص 1 – 55.
10- زقزوق، عبد الخالق إبراهيم عبد الخالق. "دور الصحف الورقية والإلكترونية المصرية في تشكيل الصورة الذهنية للشباب الجامعي نحو الأداء الحكومي بمصر"، *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، قسم الصحافة – كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 5، يناير 2016، ص ص 1 – 89.
11- الصالحي، أبوبكر حبيب. "دور المادة الخبرية في الصحف الإلكترونية في تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة المصرية بعد 30 يونيو"، *المجلة العلمية لبحوث الصحافة*، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد 2، أبريل 2015، ص ص 285 – 339.
12- Agba Tackie, Evelyn. et.al. "Investigating Relationship Btween Local Business and Employment Creation for Poverty Reduction in Northern Ghana: the Moderation Role of Local Economic Development (LED) Polocy", *Sage Journals*, Jan. 2022, Retrived at: 12 Dec. 2023, Avalaible at: https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/21582440221108173
13- عبد الله، أحمد محمد. "اتجاهات الجمهور المصري نحو الفيديوهات الخاصة بمحدودي الدخل عبر الصفحات الرسمية ودورها في التوعية بالمبادرات الوطنية (مبادرة القضاء على العشوائيات أنموذجًا)"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، المجلد 61، العدد 2، أبريل 2022، ص ص 809 – 858.
14- جمال، ماهيتاب. "الصورة المدركة لرؤية مصر 2030 وانعكاساتها على تقييم الجمهور لأداء الدولة المصرية: دراسة كيفية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، المجلد 61، العدد 2، أبريل 2022، ص ص 1025 – 1076.
15- مطاوع، نسمة عبد الله. "معالجة الصحف الرسمية لوزارة الصحة والسكان المصرية لجائحة كورونا وعلاقتها بوعي الجمهور لها"، *المجلة العلمية لبحوث الرأي العام*، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 4، أكتوبر 2021، ص ص 83- 146.

16- يحيى، جيهان سيد أحمد. "التعرض للقضايا عبر وسائل الإعلام الرقمي وعلاقته بمستوى الثقة في الأداء الاقتصادي لدى الجمهور المصري"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 54، يوليو 2020، ص ص 501 – 562.
17- محمد، مروة صبحي. "دور الصفحات الرسمية المصرية على وسائل التواصل الاجتماعي في دعم التنمية البيئية المستدامة بالتطبيق على صفحة (اتحضر للأخضر)"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد 55، الجزء 3، أكتوبر 2020، ص ص 1681 – 1764.
18- الزعبلاوي، فوزي عبد الرحمن. "أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لسياسات الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة في إطار استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030"، *المجلة العلمية لبحوث الرأي العام*، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد 18، العدد 3، يوليو 2019، ص ص 139 – 182.
19- محمدين، أسماء عشري برعي. "اتجاهات الجمهور المصري نحو حملات التوعية الإلكترونية بالمبادرات المجتمعية الحكومية – دراسة ميدانية"، *مجلة البحوث الإعلامية*، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، المجلد 2016، العدد 5، يناير 2016، ص ص 263 – 296.
20- شومان، محمد. *تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية*، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص ص 30 – 32.
21- عكاشة، محمود. *لغة الخطاب السياسي: دراسة لغوية تطبيقية في ضوء نظرية الاتصال*، ط2، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2004، ص ص 7 – 8.
(*) الأساتذة هم:
- أ.د. محمد سعد. أستاذ الصحافة بكلية الآداب جامعة المنيا.
- أ.د. مها الطرابيشي. أستاذ الإعلام ووكيل كلية الإعلام جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب.
- أ.د. وائل إسماعيل عبد الباري. أستاذ الصحافة بكلية البنات جامعة عين شمس.
(**) د. محمود جودة. دكتوراة في الإعلام- قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
22- الزعبلاوي، فوزي عبد الرحمن. *مرجع سابق*، ص 149.

ثانيًا: مصادر الدراسة:

23- عبد الرازق، محسن. ترتيب مصر يتحسن 34 مرتبة في مؤشر التنافسية العالمي، *موقع المصري اليوم*، 31 مارس 2023.
24- عبد العزيز، ياسر. أزمة ثقة، *المصري اليوم*، 25 ديسمبر 2022.
25- جودة، سليمان. "عامر" يغادر.. ما السبب؟!، *المصري اليوم*، 19 أغسطس 2022.
26- المناوي، عبد اللطيف. تشجيع القطاع الخاص وسيلة وهدف، *المصري اليوم*، 22 أكتوبر 2022.
27- أحمد، خالد سيد. أرض التناقضات، *الشروق*، 26 أغسطس 2022.
28- المنشاوي، مصطفى. الرئيس: مهتمون بتشجيع الصناعة ودعمها وإزالة جميع معوقات الاستثمار خلال شهر أو شهرين، *الشروق*، 28 سبتمبر 2022.
29- حسين، عماد الدين. هل أخطأت الحكومة في صندوق قناة السويس، *الشروق*، 24 ديسمبر 2022.
30- القصاص، أكرم. "ابدأ" واستراتيجيات المبادرات.. الصناعة وتفضيل المنتج المحلي، *اليوم السابع*، 30 أكتوبر 2022.
31- التايب، أحمد. المؤتمر الاقتصادي... بين مؤشرات النجاح والمطلوب لنجاح الهدف، *اليوم السابع*، 22 أكتوبر 2022.
32- مسلم، محمود. المشروعات القومية.. المفترى عليها، *الوطن*، 28 أغسطس 2022.
33- الهيئة العامة للاستعلامات. المشروع القومي لتطوير التعليم، 30 ديسمبر 2021، تم الاسترداد في 5 أكتوبر 2030، ومتاح إلكترونيًا على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/230743/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-

%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85?lang=ar
34- جودة، سليمان. لو شاء رضا حجازي، *المصري اليوم*، 22 أكتوبر 2022، ونادين عبد الله، سنوات التعليم الضائعة، *المصري اليوم*، 14 أكتوبر 2022.
35- ناعوت، فاطمة. التعليم الراهن.. معاصرة وأخلاق، *المصري اليوم*، 11 أغسطس 2022، غنيم، صبري. الجامعات الأهلية البديل الأنسب للمجاميع الأقل في الثانوية، *المصري اليوم*، 11 أغسطس 2022، *المصري اليوم*، انطلاق ملتقى المصري اليوم الأول للجامعات، *المصري اليوم*، 8 أغسطس 2022.
36- القصاص، أكرم. التعليم والثقافة.. رحلة إلى معرض الكتاب، *اليوم السابع*، 3 فبراير 2023.
37- حسين، حازم. المجلس الأعلى للتعليم والتدريب بين الفني والسياسي وتمارين اختبار التوافق، *اليوم السابع*، 4 يونيو 2023.
38- إبراهيم، أحمد. الوزير في عش الدبابير، *الوطن*، 23 أكتوبر 2022.
39- رشاد، رفعت. تسويق الثقافة، *الوطن*، 27 مايو 2023.
40- الجعارة، سحر. بناء الإنسان معرفيًا، *الوطن*، 10 مايو 2023.
41- حسين، عماد الدين. الثقافة تدفع ثمن نقص التمويل، *الشروق*، 21 أكتوبر 2022.
42- عبده، منة. تفاصيل برامج الحماية الاجتماعية المقدمة من "التضامن".. أبرزها "تكافل وكرامة"، *الوطن*، 19 يوليو 2023.
43- الزعبلاوي، فوزي عبد الرحمن. *مرجع سابق*، ص ص 151 – 160.
44- عبد الرازق، محسن. ضم مليون أسرة جديدة لـ "تكافل وكرامة" بـ 6 مليارات جنيه، *المصري اليوم*، 28 سبتمبر 2022.
45- خليل، محمد محمود. "تحدث معه".. مبادرة "التنمية المحلية" لبناء كيان قوى للأسرة، *المصري اليوم*، 30 أكتوبر 2023.
46- القصاص، أكرم. التحالف الأهلي اتحاد لخدمة المواطن اقتصاديًا واجتماعيًا، *اليوم السابع*، 10 يناير 2023، أماني سمير، كتف في كتف.. والاتحاد قوة، *اليوم السابع*، 15 مارس 2023.
47- عامر، آية. وزيرة التضامن: مواجهة الفقر لا تقتصر على الدعم النقدي وإنما تشمل الصحة والتغذية والتعليم، *الشروق*، 10 مايو 2023.
48- عبد الظاهر، أحمد. التضامن الاجتماعي في العصر الرقمي، *الوطن*، 6 مارس 2023.
49- وزارة البيئة. جمهورية مصر العربية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصديقة للبيئة (الخضراء)، تم الاسترداد في 31 أكتوبر 2023، ومتاح على الرابط التالي:
https://www.eeaa.gov.eg/Topics/66/sub/185/index
50- الهيئة العامة للاستعلامات. جمهورية مصر العربية، وزارة البيئة، حصاد 2022، 26 ديسمبر 2022، تم الاسترداد في 31 أكتوبر 2023، متاح على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/248577/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9?lang=ar
51- سعيد، عبد المنعم. تقرير من شرم الشيخ، *المصري اليوم*، 15 نوفمبر 2022، وعبد الرازق، محسن. التخطيط تستعرض مبادرات وبرامج التحول إلى الاقتصاد الأخضر، *المصري اليوم*، 20 سبتمبر 2022.
52- عبد الفتاح، بشير. اقتصاديات التكيف المناخي، *الشروق*، 19 سبتمبر 2022.
53- القيسوني، محمود عبد المنعم. محميات مصر الطبيعية، *الشروق*، 27 سبتمبر 2022.
54- رمزي، بيشوي. التوافق المناخي.. مسارات التحرك المصري، *اليوم السابع*، 28 سبتمبر 2022، وعبد القادر، عصام محمد. واجب الاصطفاف نحو بناء الجمهورية الجديدة.. كوب 27 أنموذجا، *اليوم السابع*، 7 نوفمبر 2022.
55- علام، مجدي. المناخ والسحابة والتمويل الأخضر قبل قمة المناخ.. كيف سيطرت مصر على السحابة السوداء، *الوطن*، 24 أكتوبر 2022.
56- بركة، إقبال. السقوط في جب الإهمال، *المصري اليوم*، 30 أكتوبر 2022.
57- جودة، سليمان. لا يحتمل الانتظار، *المصري اليوم*، 11 أغسطس 2022.

58- رفعت، أحمد. حتى تكتمل الصورة.. تنمية سيناء، *الوطن*، 11 يناير 2023.
59- عبد القادر، عصام محمد. الاقتصاد التنافسي.. رؤية مصر 2030، *اليوم السابع*، 12 أبريل 2023.
60- جريش، رفيق. المصري وصحته، *المصري اليوم*، 31 مارس 2023.
61- مرشد، مجدي. دعوة القيادة السياسية للاستثمار في القطاع الصحي فرصة لتطويره، *المصري اليوم*، 1 ديسمبر 2022.
62- غنام، علا. حول الحوار المجتمعي في ملف الصحة، *الشروق*، 19 سبتمبر 2022.
63- البدري، محمد صلاح. أولويات الصحة في الحوار الوطني، *الوطن*، 3 أكتوبر 2022.
64- مختار، هند. الحكومة توافق على إصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي، *اليوم السابع*، 8 نوفمبر 2023.
65- عبد المقصود، إسلام. إضافة جميع المستحقين للبطاقات وليس هناك حد أقصى، *الشروق*، 18 فبراير 2023.
66- أمين، محمد. تحديث كارت الفلاح، *المصري اليوم*، 18 مايو 2023.
67- أبو عوض، محمد. السلع الاستراتيجية في أمان، *اليوم السابع*، 27 أغسطس 2022.
68- حياة كريمة، تم الدخول على الرابط التالي في 17 نوفمبر 2023، https://www.hayakarima.com/
69- جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، تم الدخول على الرابط التالي في 17 نوفمبر 2023، https://www.presidency.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9/
70- خليل، محمد محمود. المصري اليوم ترصد تنفيذ مشروعات حياة كريمة، *المصري اليوم*، 3 أغسطس 2023.
71- القصاص، أكرم. "حياة كريمة" والتنمية العادلة وإنصاف الفلاح، *اليوم السابع*، 3 ديسمبر 2022.
72- ربيع، عمرو هاشم. خدمات الريف عبر حياة كريمة، *الشروق*، 15 يوليو 2021.
73- اليوم السابع، 7.3 مليار جنيه لـ "سكن لكل المصريين".. اعرف جهود الدولة لتوفير شقق لائقة، *موقع اليوم السابع*، 6 ديسمبر 2022.
74- عثمان، داليا. الحكومة تبحث توفير الدعم لمشروعات "سكن لكل المصريين"، *المصري اليوم*، 31 يوليو 2023.
75- عنتر، محمد. رئيس الوزراء يتابع جهود الحفاظ على مشروعات الإسكان بديل العشوائيات وتنظيم برامج بناء الإنسان لسكانها، *الشروق*، 17 يناير 2023.
76- حسن، أحمد. تجربة مصر العمرانية ورحلة التطوير العمراني، *اليوم السابع*، 23 نوفمبر 2022.
77- اليوم السابع، *طفرة في مشروعات النقل بمصر منذ 2014*، 30 سبتمبر 2023، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2023/9/30/%D9%88%D9%81%D8%B1%D8%AA-8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%B7%D9%81%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1/6320642
78- أمين، محمد. درس شواريزينجر، *المصري اليوم*، 2 مايو 2023.
79- رفعت، أحمد. حتى تكتمل الصورة.. السكك الحديدية (6)، *الوطن*، 3 أكتوبر 2022.
80- القصاص، أكرم. العاصمة الإدارية الفرص والأسئلة والإجابات، *اليوم السابع*، 12 أغسطس 2022.
81- أمين، محمد. فكرة الوزير "آمنة"، *المصري اليوم*، 4 سبتمبر 2022.
82- إبراهيم، أحمد. الفلاح صانع الحياة، *الوطن*، 12 سبتمبر 2022.

83- راغب، خيري. الرئيس: الظروف صعبة.. وندرك حجم التحديات، *المصري اليوم*، 10 يناير 2023.
84- عبد الظاهر، أحمد. التضامن الاجتماعي في العصر الرقمي، *الوطن*، مرجع سابق.
85- خيري، أمينة. قيم مصر الاجتماعية المستقبلية، *المصري اليوم*، 11 أغسطس 2022.
86- عثمان، داليا. الحكومة تجدد التعهد باستكمال مسيرة التنمية الشاملة، *المصري اليوم*، 19 أغسطس 2022.
87- خليل، محمد محمود. مجالس اقتصادية لوضع الخطط التنموية بالمحافظات، *المصري اليوم*، 4 سبتمبر 2022.
88- عبد الظاهر، أحمد. الأمن الغذائي والتغير المناخي، *الوطن*، 14 نوفمبر 2022.
89- القصاص، أكرم. الرئيس والدولة والمستقبل.. الاستقرار والعمل يصنع الأمل، *اليوم السابع*، 14 أكتوبر 2022.
90- https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2023/Egypt%2C%20Arab%20Rep/.
91- بهاء الدين، زياد. بعيدًا عن تفاصيل غير مؤثرة.. القضايا الكبرى للنهوض بالاستثمار، *المصري اليوم*، 1 ديسمبر 2022.
92- حسين، عماد الدين. هل أخطأت الحكومة في صندوق قناة السويس، *الشروق*، 24 ديسمبر 2022.
93- قنصوة، سهير. لكي لا نبكي طفلًا.. نتبرع الآن ثم نلتزم بالتفكير، *المصري اليوم*، 25 ديسمبر 2022.
94- القصاص، أكرم. التعليم والتدريب وسوق العمل من الثانوية العامة للحوار الوطني، *اليوم السابع*، 20 يونيو 2023.
95- عبد العزيز، ياسر. نظرة على التعليم الجامعي، *الوطن*، 18 ديسمبر 2022.
96- فرج، نبيل صبحي. تأملات في الأسباب الملموسة وغير الملموسة في التغير المناخي، *المصري اليوم*، 12 سبتمبر 2022.
97- حسن، أحمد. القطاع العقاري.. الأزمة والحلول، *اليوم السابع*، 15 مارس 2023.
98- عبد الظاهر، أحمد. التضامن الاجتماعي في العصر الرقمي، مرجع سابق.
99- عبد الظاهر، أحمد. تسويق القوانين.. صندوق قناة السويس، *الوطن*، 2 يناير 2023.
100- عبد الرازق، محسن. التخطيط تستعرض مبادرات وبرامج التحول إلى الاقتصاد الأخضر، *المصري اليوم*،20 سبتمبر 2022.
101- عبد الرازق، محسن. 54.9 مليار جنيه استثمارات مستهدفة لقطاع الخدمات الصحية، *المصري اليوم*، 22/ أكتوبر 2022، تم الرجوع في 15 أبريل 2023. متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2721750
102- حسين، عماد الدين. صومعة الطعام.. الوجبات المدرسية والأمن القومي، *الشروق*، 10 فبراير 2023.
103- حسين، عماد الدين. استثمارات الدولة والقطاع الخاص.. 3 مناطق ملونة، *الشروق*، 19 يونيو 2023.
104- القصاص، أكرم. التعليم في الحوار الوطني.. المعلم والفصل والهوية والمستقبل، *اليوم السابع*، 3 يونيو 2023.
105- حسين، حازم. المجلس الأعلى للتعليم والتدريب بين الفني والسياسي وتمارين اختبار التوافق، *اليوم السابع*، 4 يونيو 2023.
106- جعارة، سحر. بناء الإنسان معرفيًا، *الوطن*، 10 مايو 2023.
107- البرغوثي، محمود. "مقصلة" دعم الصادرات الزراعية، *الوطن*، 10 يوليو 2022.
108- صالح، محمد السيد. حكايات السبت: الضبعة نقطة نظام، *المصري اليوم*، 2 يوليو 2022.
109- البدري، محمد. الرعاية الصحية وحوكمة القطاع الخاص، *الوطن*، 12 يونيو 2023.
110- مرقص، سمير. التغيرات المناخية: من التحذير الأول للنداء بعد الأخير، المصري اليوم، 3 أغسطس 2022.
111- التايب، أحمد. المؤتمر الاقتصادي بين مؤشرات النجاح والمطلوب لتحقيق الهدف، *اليوم السابع*، 22 أكتوبر 2022.
112- إبراهيم، أحمد. كل الإنفاق للإنتاج، *الوطن*، 30 أكتوبر 2022.
113- عوض، إبراهيم. في مواجهة المسألة الاقتصادية، *الشروق*، 6 سبتمبر 2022.

114- السنهوري، عادل. يا أهلًا بالزراعة، *اليوم السابع*، 26 يناير 2023.
115- دياب، محمود. الذين يندبون سوء أقدارهم، *اليوم السابع*، 27 أغسطس 2022.
116- نافع، مدحت. ملاذات التواصل الاقتصادية، *الشروق*، 9 يناير 2023.
117- عنتر، محمد. مدبولي: مشاركة الرئيس باحتفالات يوم الجمهورية الهندية تعزز مكانة مصر وثقلها في الدوائر الإقليمية والعالمية، *الشروق*، 25 يناير 2023.
118- علام، مجدي. كوب 27 والتحول الأخضر، *الوطن*، 27 أكتوبر 2022.
119- عبد الرازق، محسن. الحكومة تدعو المواطنين للتكاتف مع الدولة لتفادى التضخم، *المصري اليوم*، 4 أغسطس 2022.
120- غنيم، صبري. الفاتورة الإلكترونية، *المصري اليوم*، 11 مايو 2023.
121- جريش، الأب رفيق. المصري وصحته، *مرجع سابق*.
122- القصاص، أكرم. ممرات التنمية الشاملة في سيناء.. نظرة للمستقبل وإرهاب من الماضي، *اليوم السابع*، 27 فبراير 2023.
123- الحارص، ليلى. التحول نحو الطاقة الخضراء وتعزيز فرص تصدير الطاقة، *المصري اليوم*، 12 يونيو 2023.
124- خورشيد، معتز. البحث العلمي والابتكار وتنمية الصناعة المصرية، *المصري اليوم*، 1 ديسمبر 2022.
125- زين الدين، أيمن. مصر.. وسيناريوهات مستقبل الاقتصاد العالمي، *الشروق*، 26 فبراير 2023.
126- رزق، حمدي. الترند النووي، *المصري اليوم*، 1 ديسمبر 2022.
127- خيري، أمينة. الحكومة والمسؤولية وطريق ربنا، *المصري اليوم*، 23 مارس 2023.
128- منتصر، خالد. كنز في معرض الكتاب، *الوطن*، 26 يناير 2023.
129- عاصي، أميرة. نحتاج لحلول مستدامة للأزمات والكوارث بالدول النامية والقل نموًا، *الشروق*، 6 مارس 2023.
130- شاهين، ماجدة. بعض التوصيات لزيادة صادراتنا، *الشروق*، 18 أغسطس 2022.
131- رزق، حمدي. والفضل ما شهدت به "فوربس"، *المصري اليوم*، 4 يونيو 2023.
132- سالم، عبد الحليم. 2023 عام الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، *اليوم السابع*، 28 ديسمبر 2022.
133- إبراهيم، أحمد. مستشفى الكبد نموذجًا للعمل الأهلي، *الوطن*، 6 مارس 2023.
134- صالح، محمد السيد. حكايات السبت.. متابعة رئاسية.. الأنبياء ومصر.. وقرن الجحيم، *المصري اليوم*، 17 ديسمبر 2022.
135- عويس، أحمد. رئيس موازنة النواب: نعمل على تقوية وإتاحة الفرص أمام القطاع الخاص، *الشروق*، 26 فبراير 2023.
136- عبد الراضي، محمود. كلنا واحد في خدمتكم، *اليوم السابع*، 26 يوليو 2022.
137- المناوي، عبد اللطيف. تشجيع القطاع الخاص وسيلة وهدف، *المصري اليوم*، 22 أكتوبر 2022.
138- بدراوي، حسام. في رؤية التعليم.. أساند وأتحفظ، *المصري اليوم*، 3 أغسطس 2022.
139- مسلم، محمود. المشروعات القومية المفترى عليها، *الوطن*، 28 أغسطس 2022.
140- عبد الله، نادين. ثنائية التعليم الجامعي، *المصري اليوم*، 12 مايو 2023.
141_ أحمد، خالد سيد. علبة دواء، *الشروق*، 26 مايو 2023.
142- لبيب، هاني. صلاحية منتهية.. عن إلغاء وزارة الثقافة، *المصري اليوم*، 14 أكتوبر 2022.

References

- Behrendt,Christina, et.al. “Building Universal Social Protection System for all: What role for targeting?”, *Sage Journals*, Vol.22, No.3, Dec. 2022.

2- Obisanya, Abiodun Richard & Hassan, Ibrahim Korede. “Improving Local Government Performance Through Financial Autonomy and Accountability at Nigerian State”, *Journal of Public Administration, Finance & Law*, 2022, Issue 23, P.222-235. Retrived at: 12 Dec. 2023, Avalaible at: https://www.jopafl.com/uploads/issue23/IMPROVING_LOCAL_GOVERNMENT_PERFORMANCE_THROUGH_FINANCIAL_AUTONOMY_AND_ACCOUNTABILITY_AT_NIGERIAN_STATE.pdf

-Abu Al-Majd, I. (2022). "taearad alsibab almisriu lil'iinfujrafayk fi almawaqie al'iikhbariat hawl almubadarat alriyasiat waealaqatih biaitijahatihim nahw al'ada' alhukumii", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat Al'iielami, jamieat Al'azhar, 61(2). 717 - 808.

-Mamoun, M. (2022). "'athar altaghtiat al'iielamiat lilkhutat alqawmiat lilmawarid almayiyat bialsafahat alrasmiat eabr mawaqie altawasul alaijtimaeii ealaa taqyim aljumhur li'ada' alhukumat almisriati", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 80(3).

- Muhamadi, S. (2021). "duwr shabakat altawasul alaijtimaeii fi bina' thiqat alshabab nahw 'ada' alhukumat almisriat khilal 'azmat jayihat kuruna - dirasat maydaniatun", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 56(6).

- Zidan, A. (2020). "taqyim alnukhbat almisriat liastiratijiaat alhukumat wa'iielamuha alrasmii fi 'iidarat 'azmat kuruna - taqyim marhali", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 54(2).

- Ali, I. (2019). "taerad aljumhur limadamin almashrueat alqawmiat bialbaramij alhawariat waealaqatih bitakwin alsuwrat aldhihniat lil'ada' alhukumii almisrii", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 51(4).

-Abdel Fattah, M. (2019)."muealajat alqadaya alaiqtisadiat fi baramij alraay altilifizyuniat almisriat waealaqatiha bitaqyim aljumhur lil'ada' alaiqtisadii alhukumii", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 51(2).

- Alsaalihi, A. (2014)."taghtiat mawaqie alsuhuf al'iiliktruniat almisriat li'ada' muasasat aldawlat waealaqatiha bimustawayat rida aljumhur almisrii ean 'ada' alrayiys walhukumat - dirasat fi 'iitar nazariat 'iidarat almizaj aleama", almajalat aleilmiat libuhuth alsahafati, qism alsahafati, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 1(3).

-Zaqzouq, A. (2016). "dawr alsuhuf alwaraqiat wal'iiliktruniat almisriat fi tashkil alsuwrat aldhihniat lilshabab aljamieii nahw al'ada' alhukumii bi Masr", almajalat aleilmiat libuhuth alsahafati, qism alsahafat - kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 5(3). 1 - 89.

- Alsaalihi, A. (2015). "dur almadat alkhabariat fi alsuhuf al'iiliktruniat fi tashkil aitijahat tulaab aljamieat nahw 'ada' alhukumat almisriat baed 30 yuniu", almajalat aleilmiat libuhuth alsahafati, qism alsahafati, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 2(4).

12- Agba Tackie, Evelyn. et.al. “Investigating Relationship Btween Local Business and Employment Creation for Poverty Reduction in Northern Ghana: the Moderation Role of Local Economic Development (LED) Polocy”, *Sage Journals*, Jan. 2022, Retrived at: 12 Dec. 2023, Avalaible at: https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/21582440221108173

-Abdullah, A. (2022). "aitijahat aljumhur almisrii nahw alfidyuhat alkhasat bimahdudi aldakhl eabr alsafahat alrasmiat wadawriha fi altaweiat bialmubadarat alwatania (mubadarat alqada' ealaa aleashwayiyaat anmwdhjan)", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 2(3).

- Jamal, M. (2022). "alsuwrat almudrikat liruyat misr 2030 waneikasatiha ealaa taqyim aljumhur li'ada' aldawlat almisriati: dirasat kifiati", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 2(3). 1025 - 1076.

- Mutawa, N. (2021). "muealajat alsuhuf alrasmiat liwizarat alsihat walsukaan almisriat lijayihat kuruna waealaqatiha biwaey aljumhur liha", almajalat aleilmiat libuhuth alraay aleami, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 4(5). 83- 146.

- Yahya, J. (2020). "altaearud lilqadaya eabr wasayil al'iielam alraqamii waealaqatih bimustawaa althiqat fi al'ada' alaiqtisadii ladaa aljumhur almisrii", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat Al'iielam, jamieat Al'azhar, 54(2).

- Muhamad, M. (2020). "dawr alsafahat alrasmiat almisriat ealaa wasayil altawasul alaijtimaeii fi daem altanmiat albiyiyat almustadamat bialtatbiq ealaa safha (atahdar lil'akhdar)", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 55(3). 1681 - 1764.

- Alzaebalawi, F. (2019). "atar muealajat alkhitab alsahufii almisrii lisiasat alhimayat alaijtimaeiat alati tatabanaaha aldawlat fi 'iitar astiratijiat misr liltanmiat almustadamat 2030", almajalat aleilmiat libuhuth alraay aleami, kuliyat al'iielami, jamieat Alqahira, 3(2).

-Muhammadin, A. (2016). "aitijahat aljumhur almisrii nahw hamalat altaweiat al'iiliktruniat bialmubadarat almujtamaeiat alhukumiat - dirasat maydaniatun", majalat albuhuth al'iielamiati, kuliyat al'iielami, jamieat Al'azhar, 5(3).

- Shuman, M. (2007). tahlil alkhitab al'iielamii: 'utur nazariat wanamadhij tatbiqiatin, ta1, Alqahira: aldaar Almisriat Allubnaniati.

-Okasha, M. (2004). lughat alkhitab alsiyasii: dirasat lughawiat tatbiqiat fi daw' nazariat alaitisali, ta2, Alqahira: dar Alnashr liljamieati.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Deputy Editor-in-chief: Dr. Sameh Abdel Ghani

Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar
- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi
- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada
- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer
- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 69 January 2024 - part 2

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.